الإخلال بقواعد المحدثين وضوابطهم عند الطاعنين في البخاري كتاب: أسطورة البخاري لرشيد إيلال أنموذجا

إعداد

د/ نعمات محمد عبد الرحمن الجعفري

الأستاذ المشارك في الحديث وعلومه

قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية

" الإخلال بقواعد المحدثين وضوابطهم عند الطاعنين في البخاري "
كتاب أسطورة البخاري لرشيد إيلال أنموذجا"

نعمات محمد عبد الرحمن الجعفري الأستاذ المشارك في الحديث وعلومه
قسم الدراسات الإسلامية ،كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
البريد الالكتروني: naljafary@ksu.edu.sa

الملخص

إن كتاب "صحيح البخاري" قد أثار حفيظة دعاة التجديد للتراث الإسلامي، والناقدين للموروث الديني، والممجدين للعقل الغربي، فتناولوه تناول الباحث الجاهل المخلّ المجانب للبحث العلمي الرصين وموضوعيته، فجاءت بحوثاً تتسم بالانتقائية تأييداً لنتائجهم المقررة مسبقاً، حتى غدت ظلمات بعضها فوق بعض، وشبهات عارمة دنّسوا بها عقول عامة المسلمين، فتلقفها منهم أصحاب الأهواء فمجدوها وأشادوا بها، فضلّوا وأضلّوا، ومن هذه من الكتابات المعاصرة الضالّة المضلّة كتاب" البخاري نهاية أسطورة" للمؤلف (رشيد أيلال) وهو باحث متخصص في نقد التراث الديني، وعلم مقارنة الأديان، وصحفي بجريدة رسالة الأمة المغربية، له عدة مقالات في هذا المجال منشورة في العديد من المجلات والمواقع الإلكترونية، وقد أثار الكتاب ردود أفعال متباينة في الأوساط المغربية والعربية المتتبعة للشأن الديني، ولا تكاد عين قارئ كتاب (رشيد إيلال) تخطيء كثرة الانحرافات والعيوب المنهجية من التأويلات الفاسدة، والتشكيك أوالجزم اللامنهجي، والانتقائية، وإسقاط المعاني غير المحتملة،

والمغالطات، وغياب اللغة العلمية، التي إذا وجد أحدها في بحث علمي أسقطه برمته، فكيف بمن جمع وحوى، فشرّق وغرّب، وخلط الحابل بالنابل، فأضحك ذوي الألباب من تفاهة القول وسماجته، وأبكى اهم من جرأة المسلم على التقول على حديث رسول الله – ﷺ – بلا علم، وقد تعددت المقالات والردود على (إيلال)، فكشفت عيوب منهجيته في البحث وأظهرت عواره، إلا أنني لم أقف على من تناول نقده من منظور أهل الحديث وتخصصهم الدقيق، فتوجهت همتي لنقد هذا الكتاب من جهة إخلاله بقواعد المحدثين وضوابطهم، ونقض محاولته البائسة في زعزعة المسلّمات، وتشويه القناعات الفكرية حول أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى ووسمته بـ: "الإخلال بقواعد المحدثين وضوابطهم عند الطاعنين في البخاري" كتاب أسطورة البخاري لرشيد إيلال أنموذجا".

الكلمات المفتاحية: البخاري، رشيد، إيلال، أسطورة، قواعد المحدثين، إخلال، جهل.

"Violation of the rules and regulations of the hadith scholars among those who contest al-Bukhari," the book "The Legend of Al-Bukhari" Rachid Eilal as a model

Nemat Muhammad Abdul Rahman Al-Jaafari Associate Professor of Hadith and its Sciences
Department of Islamic Studies, Faculty of Education, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.

Email: naljafary@ksu.edu.sa

Abstract

The book "Sahih Al-Bukhari" aroused the ire of the advocates of renewal of Islamic heritage, critics of the religious heritage and the glorified of the Western mind. They dealt with it as an ignorant disgraced researcher who is not concerned with the sober and objective scientific research so researches specified with selectivity supporting their predetermined results until they became darknesses over each other and huge misconceptions that defiled the minds of the common people of the Muslims, so they seized them from those with whims and desires to glorify and praise them so they strayed and mislead. Of these the contemporary writing which strayed and mislead, the book "Al-Bukhari an end of a legend" by the author (Rachid Aylal), a researcher specializing in the criticism of religious heritage the science of comparative religions and a journalist in the Risala Al-Ummah Al-Maghribiah (Moroccan nation message) newspaper. He has several articles in this field published in many magazines and

websites. The book has provoked different reactions in Moroccan and Arab circles that follow religious affairs, and the reader of the book (Rachid Elal) hardly misses the abundance of deviations and systemic defects from corrupt interpretations, skepticism or non-approach assertions, selectivity, dropping improbable meanings, fallacies the absence of a scientific language which if one of them is found in a scientific research omits it in its entirety so how about the one who gathered and contained so he went here and there and confused the archer and sniper so the men of understanding laughed at the triviality of words and his ugliness and weeped them from the Muslim's audacity to say The hadith (traditions) of the Messenger of God without knowledge the articles and responses to (Eilal) have varied revealing the flaws of his approach in the research and his flaws were revealed. However, I did not know who dealt with his criticism from the perspective of the people of hadith and their precise specialization so I made efforts to review this book from the point of view of violating the rulings of Hadith (tradition) scholars and their regulations and distort intellectual convictions about the most correct book after the Book of God Almighty, and labeled it with: "Violating the rules and regulations of the hadiths scholars among those who plagiarized Bukhari "A book of The Legend of Al-Bukhari by Rashid Elal as a Model.

Keywords: Al-Bukhari, Rasheed, Eilal, legend, Hadith (tradition) scholars' rules, violating, ignorance.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لقد تعهد الله – ﷻ – بحفظ الذكر المنزل على عباده قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، ولما كانت السنّة هي من جملة الذكر، وهي المفسِّرة والمبينِّة للقرآن الكريم، وبها يكتمل التشريع، كان من لوازم حفظ القرآن حفظ سنته – ﷺ –، فالله متكفل بحفظها، ولذا حظيت السنّة بعناية فائقة منذ عهد النبوة كتابة وتدويناً ونشراً وشرحاً؛ وهذا مايشهد له التاريخ بتسخير الله – ﷻ – علماء أمناء في كل عصر من العصور، يذبّون عن حياض هذه السنّة،ويحمون جنابها من الدخيل عليها، ويميزون المقبول من المردود وفق معايير واختبارات، لا يستوعبها إلا من اضطلع في فن علم الحديث وتبحّر فيه.

وكان من أهم نتاج تلك الجهود العلمية جهد الإمام البخاري في جمع الصحيح من سنته – ﷺ – في كتاب وفق ضوابط عالية الدقة والجودة، وقد أجمعت الأمة قاطبة على تلقي هذا الكتاب بالقبول، وتواتر العلماء على خدمته تعقباً وتتبعاً وتعلماً وتعليماً وشرحاً وتحليلاً قراءة ونشراً، وصار هو الركن الأساس لحديث رسول الله – ﷺ –، فهو أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، إلا أن صحيح البخاري أثار حفيظة دعاة التجديد للتراث الإسلامي، والناقدين للموروث الديني، والممجدين للعقل الغربي، فتناولوه تناول الباحث الجاهل المخلّ المجانب للبحث العلمي الرصين وموضوعيته، فجاءت بحوثاً تتسم بالانتقائية تأييداً لنتائجهم المقررة مسبقاً، حتى غدت ظلمات بعضها فوق بعض، وشبهات عارمة دنّسوا بها عقول عامة المسلمين،

فتلقفها منهم أصحاب الأهواء فمجدوها وأشادوا بها، فضلّوا وأضلّوا، ومن هذه الكتابات المعاصرة الضالّة المضلّة كتاب" البخاري نهاية أسطورة" للمؤلف (رشيد أيلال) وهو باحث متخصص في نقد التراث الديني، وعلم مقارنة الأديان، وصحفي بجريدة رسالة الأمة المغربية، له عدة مقالات في هذا المجال منشورة في العديد من المجلات والمواقع الإلكترونية، وجاء وصف كتابه: "البخاري أسطورة" في مواقع التواصل الاجتماعي: " بأنه أول كتاب جامع مانع يناقش ما يعتقده بأنه خرافات تحيط بصحيح البخاري ومؤلفه، كما يتعرض المؤلف بإسهاب إلى العلاقة التي تربط الشيخ البخاري بصحيحه المنسوب اليه، مع وضع مقارنة ودراسة في المخطوطات الأقدم لكتاب الجامع الصحيح، ويتعرض الكاتب بالتحليل لحوالي سبعين مخطوطة من مخطوطات كتاب صحيح البخاري الذي ظلّ لقرون مثار جدل واسع بين الفقهاء والمحدثين والمثقفين، حيث جاء كتاب الباحث رشيد أيلال – في نظره – ليضع حداً لهذا الجدل بشكل صارم عبر دراسة علمية متأنية وموثقة من مصادرها المعتمدة حاول من خلاله الكاتب الغوص في مجموعة من الروايات والتي تؤكد أن الرسول نهى عن تدوين كلامه، مقارناً بين هذه الروايات والروايات التي تناقضها، والمتعلقة بإباحة التدوين، ليعرج بعد ذلك على ما يصطلح عليه بعلم الحديث بالنقد مبينا عيوبه القاتلة، كما أفرز باقي فصول الكتاب لمناقشة ما أسماه أسطورة البخاري، مبيناً بإسهاب كيف تحولت شخصية البخاري من شخصية عادية إلى شخصية أسطورية وماهي العوامل التي أسهمت في ذلك، عارضاً العديد من النصوص التراثية التي جعلت من البخاري شخصية أفضل وأقوى حتى من الرسل والأنبياء، مبيناً

في الآن نفسه كيف تم إضفاء نفس القداسة على كتاب صحيح البخاري، ليخلص بعدها إلى فصل خاص بإنهاء أسطورة صحيح البخاري وكتاب الصحيح، لكن الصدمة ستكون أقوى في الفصل الخامس والأخير وهو أطول فصول الكتاب، حيث سيقدم الكاتب رشيد أيلال تشريحاً تحليلياً لأقدم نسخ صحيح البخاري، من حيث النوع، والعدد، والمسافة الزمنية الفاصلة بينها وبين الزمن الذي عاش فيه الشيخ محمد بن إسماعيل البخاري، مبيناً في جدول مطول الاختلافات الجوهرية لهذه النسخ عن بعضها البعض.

هذا وفور الإعلان عن عنوان الكتاب وغلافه على مواقع التواصل الاجتماعي أثار الكتاب ردود أفعال متباينة في الأوساط المغربية والعربية المتتبعة للشأن الديني، ومن شأن هذا الكتاب أن يثير جدلاً موسعاً ونقاشاً قوياً في الساحة الفكرية على مستوى الوطن العربي والإسلامي عند صدوره، كما يشكّل هذا الكتاب قفزة نوعية إلى الأمام في سلّم الارتقاء بالنقاش إلى مستويات علمية وأكاديمية عالية " [1].

وقد قسم الكاتب كتابه هذا إلى خمسة فصول: الأول: آفة تدوين الحديث. الثاني: آفة علم الحديث. الثالث: أسطورة البخاري. الرابع: نهاية الأسطورة. الخامس: من ألّف صحيح البخاري.

ولا تكاد عين قارئ كتاب (رشيد إيلال) تخطيء كثرة الانحرافات والعيوب المنهجية من التأويلات الفاسدة، والتشكيك أو الجزم اللامنهجي،

(١) https://urukpace.wordpress.com/2017/03/18/ صحيح البخاري نهاية أسطورة للباحث رشيد. وقد صدر في طبعته الأولى من دار نشر مغربية تدعى دار الوطن ٢٠١٧هـ كما أعيد طبعه ونشره بتونس ٢٠١٨هـ.

والانتقائية، وإسقاط المعاني غير المحتملة، والمغالطات، وغياب اللغة العلمية، التي إذا وجد أحدها في بحث علمي أسقطه برمته، فكيف بمن جمع وحوى، فشرّق وغرّب، وخلط الحابل بالنابل، فأضحك ذوي الألباب من تفاهة القول وسماجته، وأبكىاهم من جرأة المسلم على التقول على حديث رسول الله – ﷺ – بلا علم، وقد تعددت المقالات والردود على (إيلال)، فكشفت عيوب منهجيته في البحث وأظهرت عواره، إلا أنني لم أقف على من تناول نقده من منظور أهل الحديث وتخصصهم الدقيق، فتوجهت همتي لنقد هذا الكتاب من جهة إخلاله بقواعد المحدثين وضوابطهم، ونقض محاولته البائسة في زعزعة المسلّمات، وتشويه القناعات الفكرية حول أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى ووسمته بـ: " **الإخلال بقواعد المحدثين وضوابطهم عند الطاعنين في البخاري " كتاب أسطورة البخاري لرشيد إيلال أنموذجا** ".

الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة البحوث والرسائل العلمية وجدت عددا من الكتابات حول هذا الموضوع:

من أهمها كتاب: " بيع الوهم " ليوسف سمرين. وكتاب: " الجهالات المسطورة في كتاب صحيح البخاري نهاية أسطورة "، لمحمد رفيق. و" بؤس التنوير نقد شبهات وأكذوبات رشيد إيلال حول البخاري وصحيحه "، عبد الحميد المير. وتختلف هذه الكتب عن بحثي في كونها مجموعة مقالات جمعت في كتاب، وليست بحثاً علمياً رصيناً. كما أن بحثي متخصص بإبراز مواطن إخلال (إيلال) بالقواعد الحديثية.

كما وقفت على مقال بعنوان: " التفنيد لشبهات إيلال رشيد حول صحيح البخاري " لأحمد الطيب الجزائري. وهي وقفات منشورة إلكترونيا(١).

مشكلة البحث:

إن الهجمة المعاصرة على صحيح البخاري ونقده والتشكيك به إعلامياً، جعلت من أوجب الواجبات على المتخصصين أن يقوموا بما يمليه عليهم واجبهم الكفائي من حفظ سنة رسول الله – ﷺ –، تكثيراً للسواد الذي يقف سداً منيعاً في وجه هذه الهجمات المتكررة.

أهداف البحث:

١) إبراز العيوب في منهجية البحث في كتاب إيلال.
٢) بيان الخلل الناتج من عدم فهمه لقواعد علم الحديث وضوابطه.
٣) دحض النتائج التي توصل إليها إيلال.

أسئلة البحث:

١) ما العيوب في منهجية البحث في كتاب إيلال ؟
٢) ما الخلل الناتج من عدم فهمه لقواعد علم الحديث وضوابطه ؟
٣) كيف يمكن دحض النتائج التي توصل إليها إيلال ؟

أهمية البحث:

محاكمة مقولات (إيلال) على قواعد المحدثين وأصولهم ليتبين مدى الإخلال بها، وجعل هذا أصلاً يتم به محاكمة كل الطعون التي وجهت لصحيح البخاري أو لغيره من كتب الحديث.

---

(1) http://majles.alukah.net/t163900/.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة:

المبحث الأول: **الإخلال بالقواعد المتعلقة بعلم الحديث رواية**، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: **القواعد المتعلقة بالتحمل والأداء**، وفيه سبعة فروع:

الفرع الأول: أهلية الباحث في علم الحديث.

الفرع الثاني: علو مكانة المحدث بسعة حفظه وضبطه.

الفرع الثالث: عمدة الرواية في العصور الأولى على الحفظ والتلقي.

الفرع الرابع: ثبوت الرواية بسماع التلميذ من شيخه.

الفرع الخامس: الحكم بضبط الراوي وحفظه لا يعني عصمته من الخطأ.

الفرع السادس: الإملاء من أقسام السماع.

الفرع السابع: تعدد النسخ واختلافها لا يطعن في المنسوخ.

المطلب الثاني: **القواعد المتعلقة بسند الحديث**، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: ما يتعلق بالجرح والتعديل:

١) الصحابة كلهم عدول.

٢) يشرع الجرح والتعديل لصالح الرواية.

٣) كلام الأقران يطوى ولا يروى.

٤) تدليس الثقة مقبول إن كان لا يدلس إلا عن ثقة.

الفرع الثاني: ما يتعلق بتعدد طرق الحديث:

١) كل طريق من طرق المتن يسمى حديثا.

٢) كل ما كان متواترا لا يحتاج إلى إسناد.

الفرع الثالث: ما يتعلق بالحكم على الحديث:

١) إيراد الحديث في الكتب ليس حكماً عليه بالقبول.

٢) ليست كل علة في السند قادحة.

٣) قرب الإسناد لا يعني جودة الحديث.

المبحث الثاني: الإخلال بالقواعد المتعلقة بعلم الحديث دراية، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: جواز اختصار الراوي لمتن الحديث وتأديته بالمعنى.

المطلب الثاني: ليس كل إدراج في المتن علة قادحة.

المطلب الثالث: سلامة المتن من الشذوذ والعلة القادحة شرط لصحته.

المطلب الرابع: فهم المتن في ضوء قواعد تفسير النص.

المطلب الخامس: لا تعارض بين الحديث الصحيح والقرآن الكريم.

المطلب السادس: الإخلال بمقصد البخاري وصنعته الحديثية في التأليف، وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: التأصيل العلمي للبخاري قبل تأليف الصحيح.

الفرع الثاني: مقصد البخاري من تأليفه.

الفرع الثالث: استخارة البخاري وصلاته قبل إدخال الحديث في صحيحه.

الفرع الرابع: صناعة البخاري الحديثية.

الفرع الخامس: كتابة البخاري صحيحه في نسخة خاصة به.

الفرع السادس: اجتياز صحيح البخاري لقواعد النقد الحديثي من أهل التخصص.

الخاتمة. الفهارس.

المبحث الأول

الإخلال بالقواعد المتعلقة بعلم الحديث رواية

من المعلوم أن لكل علم متخصصين فيه من أهل البراعة والإتقان، هم من بنى قواعده ووضع لكل قاعدة شروطاً وضوابط، وهم من يُصار إليهم في حلّ المشكلات والمبهمات من قضايا ذلك العلم، فقواعد علم الطب لا يُقبل الخوض فيها وردّها من الجاهلين به، وكذا قواعد المحدثين لا يُقبل الخوض فيها ممن ليسوا من أهل الصنعة الحديثية، إلا أن كتابات المتصدرين لنقد الموروث الديني من الحداثيين وأضرابهم للكتب الحديثية ولاسيما صحيح البخاري قامت على جهل مطبق بقواعد علم الحديث وضوابطه، فخاضها أهل الهندسة والفيزياء والكيمياء، ومن لا صلة ولا رحم لهم بعلم الحديث وأصوله ألبته، ومنهم: الكاتب (إيلال) الذي لم يقدّر الجهد التاريخي العظيم غير المسبوق؛ جهد علماء الحديث في تأصيل منهجية نقد السند والمتن، فأخلّ في طرحه بقواعد المحدثين وضوابطهم، بل نسفه برمته فقال: (فالأرقام لا تكذب ولا تترك مجالا للشك إن علم الحديث الذي يدعيه الشيوخ ما هو إلا علم الكذب وسلق البيض) [1]، وستتضح تلك القواعد ومدى الإخلال بها في المطالب الآتية:

(١) في ص١٢٦.

المطلب الأول

القواعد المتعلقة بالتحمل والأداء

وفيه سبعة فروع:

الفرع الأول: أهلية الباحث في علم الحديث

إن أول قاعدة للبحث العلمي عموما؛ أن يكون الباحث ملماً بقواعد العلم محل بحثه ومؤهلاً فيه، ولا شك أن الارتقاء بالعلم والمعرفة إلى مستويات عالية لا يتأتى إلا بالنقد والتمحيص، والمراجعة والتدقيق، والتي لا يمارسها إلا المتخصص في مجاله، فمن يتناول كتاباً متخصصاً في علم من العلوم بالنقد يجب أن يكون من أهله، يمتلك أدواته ومهاراته.

والملاحظ لكل من تناول صحيح البخاري بالتشكيك أنهم من غير المتخصصين في علوم الشريعة عامة وعلم الحديث خاصة، غير مؤهلين للخوض فيه بتحرير مسائله، وتوضيح مشكله، والتوفيق بين مختلفه، والحكم على نتائجه، فـ(إيلال) قال عن نفسه في فيديو لحوار أجراه مع منبر إعلامي يتحدث الكاتب عن مغادرته المدرسة: " وأنا أفتخر، وليس لدي ما أخفيه بأنه ليست لدي أي شواهد تذكر، فأنا ابن الثانية إعدادي، غادرت المدرسة وعمري ... كنت أبلغ حينها من العمر ١٣ سنة، وبدأت في تكوين نفسي، وأنا الآن صحفي بجريدة رسالة الأمة، اشتغلت سابقا بجريدة المساء، ... رئيس الفيدرالية الوطنية المغربية للفنون والآداب، المدير العام لصالون رباعية الأنس، وأيضا باحث في علم مقارنة الأديان، وفي نقد التراث الديني، وأشغل منصب الكاتب الجهوي لنقابة الصحافيين المغاربة بجهة مراكش آسفي. "وهذا إقرار منه بعدم أهليته للبحث الحديثي، وجميع

من تناول البخاري بالتشكيك هم على شاكلة (إيلال) أمثال: (المهندس محمد عبد العزيز خليفة)، في مقاطعه ومقالته المبثوثة في وسائل التواصل الاجتماعي، (والمهندس زكريا أوزون) في كتابه (جناية البخاري)[١].

بل إن ناشر كتاب (البخاري أسطورة) يقرّ بأن صحيح البخاري قد جاز القنطرة عند أهل الاختصاص حيث يقول: (ويعتبره كثير من علماء الأمة للأسف أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى) [٢].

إذن هو موضع إجماع عند معظم الشيوخ وعلماء الأمة، من أهل ذلك العلم والمبرزين فيه، أهل الاختصاص، ولا يضرّ الكتاب ولا يحط من قيمته العلمية ومصداقية موضوعة وبراعة تأليفه جدل المهندس والفيزيائي والكيميائي فيه، ومن المعلوم أن أهلية المتخصص لا يشترط لها جنسية معينة، بل هي مجال متاح لكل من أتقن لغة ذلك العلم، وضبط قواعده ودقائقه، فهو أهل للإجادة والإفادة فيه.

إلا أن (إيلال) يهاجم تفوق البخاري وبراعته في علم الحديث، مستبعداً قدرته على اتقان اللغة العربية والتي مكّنته من حفظ الحديث وهو ابن عشر سنوات، لأنه من أصل فارسي غير عربي[٣]، جاهلاً بأن انتشار اللغة العربية كان نتاج الفتوحات الإسلامية، فاللغة العربية بعدها أصبحت لغة التواصل بين العلماء والأدباء والساسة، ومن ثم كثر العلماء من العجم حتى

---

(١) استشاري تصميم وبناء نظم معلومات الحاسب الآلي، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية – جامعة القاهرة ينظر إلى شبهاته على موقع:
http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=8929

(٢) ص١٢

(٣) ص١٦٤.

صاروا من أبرع حملة العلوم الشرعية[١]، بل تفوّق الشعراء وعلماء اللغة في اختصاصهم وهم من أصول فارسية، فهذا سيبويه واضع علم النحو ولد في قرية البيضاء في بلاد فارس[٢]، وأبو علي الفارسي إمام في النحو والقراءات[٣]، فاللغة العربية لغة القرآن خاطب الله بها عموم الناس، والواقع العلمي في جميع العصور يشهد أيضاً بخلاف ذلك، فكم من عربي برع في علوم لغتها أعجمية.

وبهذا يظهر تناقض (إيلال) من كونه غير مؤهل بعلوم الحديث وينتقد البخاري بكونه غير مؤهل باللغة العربية.

الفرع الثاني: علو مكانة المحدّث بسعة حفظه وضبطه

ارتبطت مكانة المحدّث ومنزلته في الحديث بسعة حفظه، قال ابن حبان: " ولما كان طريق معرفة سنة النبي النقل والرواية، وجب أن يكون السبيل إلى معرفة صحّتهما محفوظاً أيضًا، ولهذا اختار الله – ﷻ – رجالاً جعلهم حَفَظَةَ الدين وخَزَنَتَه، وأوعيةَ العلم وحَمَلَتَه، أمعنوا في الحفظ، وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرحلة، وواظبوا على السنن والمذاكرة، والتصنيف والدراسة، حتى إن أحدهم لو سُئلَ عن عدد الأحرف في السنن لكل سُنَّةٍ منها، عدَّها عدّاً، ولو زيد فيها ألف أو واو، لأخرجها طوعاً، ولأظهرها ديانة " [٤].

---

(١) ينظر: تاريخ ابن خلدون (٦٥/٢).

(٢) ينظر: سيبويه إمام النحاة، علي النجدي (ص٧٠).

(٣) ينظر: أبو علي الفارسي، عبدالفتاح إسماعيل شلبي (١٥٣/١-١٥٧).

(٤) مقدمة المجروحين لابن حبان (ص: ٥٧).

وقال أبو داود السجستاني: " كتبت عن النبي – ﷺ – خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها هذه السنن فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث "(١). وقد "حفظ محمد بن شهاب الزهري القرآن في ثمانين ليلة، وقال: ما استودعت قلبي شيئاً فنسيته(٢). " وقد عيّن أئمة الشأن من أهل الحديث قدراً من الأحاديث إذا حفظها الراوي صار حافظاً، قال الحاكم: " وقد كان الواحد من الحفاظ يحفظ خمسمائة ألف حديث ... وهذا الفتى يعني أبا زرعة الرازي قد حفظ ستمائة ألف .. كان إسحاق بن إبراهيم راهويه يملي سبعين ألف حديث حفظاً " (٣).

يخلّ (إيلال) بهذا كله ويمضي في كتابه مهاجماً سعة حفظ البخاري، مصوراً للقارئ أن البخاري هو العالم الحافظ في عصر يخلو من حفاظ للحديث، فيقول: (ستبقى مسألة حفظ البخاري خرافة كخرافات أخرى نقلت إلينا دون تمحيص من ناقليها عبر كتب التراث المليئة بهذا الخبل التاريخي والذي يرمي .. لأن العقل يتساءل عن الزمن الذي استغرقه هذا الرجل في حفظ ثلاثمائة ألف حديث)(٤).

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/ ١٩١).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (١/٣٧).

(٣) المدخل إلى كتاب: الإكليل (ص: ٣٥).

(٤) في ص١٠٠. ومن أقواله في ص ١٢٠ لتقرير ما يرمي إليه: (ولتصديق هاته الرواية أو تكذيبها، ما علينا الا أن نقوم بحساب بسيط لنعرف كم كان يحفظ البخاري في اليوم، وذلك بتقسيم الخمسة عشر ألف حديث على المدة الزمنية التي استغرقها لحفظ الحديث والتي هي ستة عشر يوما، لتكون النتيجة ٩٣٧ حديثا، أي أن البخاري كان يأخذ عن =

إن البخاري لم يكن بِدْعاً من المحدثين في قوة حفظه، وسعة مروياته، وجزالة علمه، فقد اشتهر بذلك غيره من أقرانه وتلامذته وشيوخه، فقوة الحفظ كانت موجودة في ذلك العصر لمكونات بيئية، ومكونات ثقافية، ومكوّن أيضاً ربما يكون طبيعي وجيني في بعض الأشخاص، وكما أنه جائز شرعاً، فهو من الجائز عقلاً ظهور عبقرية في الحفظ في عصر من العصور، فبعض الناس يستطيع أن يحفظ حفظاً متجاوزاً الحدود الطبيعية، وهذا مثبت في العلوم الإنسانية عند علماء النفس والمسماة بـــ (متلازمة الهايبر فيميسيا) أو (متلازمة فرط الاستذكار)(١). ومن نظر في التراجم في كتاب طبقات الحفاظ للذهبي أدرك ذلك، بل ظهر في زماننا المعاصر من لهم شأن عجيب في الحفظ، " وشأن الشناقطة أعجب وأعجب في الحفظ، ومنهم العلامة سيدي عبد الله العلوي (ت ١٢٥٠هـ) حيث يقول: أن علوم المذاهب الأربعة لو رمي بجميع مراجعها في البحر لتمكنت من إعادتها دون زيد ونقصان "(٢).

= شيوخه في المجلس الواحد ٩٣٧ حديثا كل يوم، وطبعا هذا معدل الحفظ اليومي، ولو افترضنا جدلا أن البخاري كان يجلس خمس ساعات في اليوم إلى هؤلاء الشيوخ فهذا يعني أنه كان يحفظ منهم ١٨٧ حديثا كل ساعة، أي بمعدل أزيد من ثلاثة أحاديث في الدقيقة الواحدة)، وقال في ص١٠٢: (قصص الحفظ عند البخاري تناسلت كتناسل الفطر بشكل غريب لم يكلف المحدثين على غير عادتهم تمحيصها والنظر في أسانيدها لأن أنفسهم وقلوبهم تميل إلى جعل البخاري أسطورة حقيقية).

(١) جريدة الاتحاد، تاريخ الولوج ٢٨ أبريل ٢٠١٥ نسخة محفوظة ٠٨ يناير ٢٠١٨م على موقع واي باك مشين.

(٢) ينظر: كتاب: الركبان السائرة بأخبار من اشتهروا بغزارة الحفظ وقوة الذاكرة، سلطان العتيبي.

ويمارس (إيلال) في بحثه الجزم غير المنهجي بتكذيب رحلة البخاري، فيقول عنها: (والتي استمرت لسنوات طوال حيث كانت وسائل التنقل هي الحمير والبغال والسفن في البحر والقوارب في الأنهار، أي أن تحركه كان بطيئاً جداً بشكل لا يمكن مقارنته مع وسائل التنقل في عصرنا يتضح جلياً أن كل هذا كذب وهراء)[1]. ولا أعلم وجهاً لاستشكال الرحلة في طلب العلم التي هي أساس في قوة التكوين العلمي للمحدّث، فلاغرابة في استغراق رحلة المحدّث للحجاز أو الشام أو مصر بالأشهر، ثم الاستقرار في البلد عدة أعوام يكتب الحديث، وما علاقة وسائل النقل في تكذيب رحلة البخاري كغيره من العلماء ؟

الفرع الثالث: عمدة الرواية في العصور الأولى على الحفظ والتلقي

إن من خصائص علم الشريعة التي لا توجد في غيره من العلوم أنه إنما يُؤخذ بالتلقي، فالمرحلة المبكرة منذ عصر الصحابة اختصت بخصيصة واضحة جداً في الرواية وهي أن الحديث إنما يُنقل بالسماع، قال ابْنُ عَبَّاس: «إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ - ﷺ - إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذَبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ»[2]. فصار حينذاك

(١) ص١٢٣.

(٢) مقدمة مسلم (١٢/١) قال النووي في شرحه (٨٠/١): " وأصل الصعب والذلول في الإبل؛ فالصعب العسر المرغوب عنه، والذلول السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه؛ فالمعنى سلك الناس كل مسلك مما يحمد ويذم". فمقصود ابن عبّاس هو أنّه لا يأخذ حديث رسول الله من أحد، ولا يرويه عن أحد، إلا بعد التثبّت من صدق راويه، لظهور الكذب في زمانه.

السؤال عن الإسناد ضرورة من ضرورات نقل الحديث وروايته.

لكن (إيلال) أخلّ بالتطور التاريخي لنقل الحديث وتلقيه حيث يقول: (والأخطر من ذلك أن هؤلاء الشيوخ لم يطرحوا على أنفسهم، ولو لحظة في خلوة مع الذات، لماذا تأخر تدوين السنة لحوالي مائة سنة على وفاة الرسول – ﷺ – وهي بهاته القيمة في التشريع ؟)[1]. ويقول: (وهذا غيض من فيض الأحاديث والآثار الدالة دلالة قطعية على منع الرسول لأصحابه من تدوين كلامه ... ثم وضع أحاديث أخر تأذن تدوين كلام الرسول)[2] (فغدت المرويات البشرية الصرفة هي أساس التشريع)[3].

إنه يظن أن التدوين هو أساس الحفظ وعمدته في ذلك الوقت، والثقة في الحفظ عندهم أقوى من الكتاب ولاسيما وجود احتمال التصحيف بسبب عدم النقط والتشكيل، ولذا يرى أن في تأخر التدوين إهمال لحفظ السنة وعدم إدراك لقيمتها، ولم يدرك الفرق بين التدوين الرسمي والتصنيف المنهجي، وبين الكتابة التي كانت موجودة من عهد رسول الله – ﷺ –.

إن الكاتب يعيش وهماً عظيماً، ويرتاد نفقاً مظلماً في أنه هو العالم الوحيد والمفكر الجهبذ الذي قادته فطنته وذكاؤه في إدراك سبب تأخر التدوين مائة سنة، أما العلماء النقاد أمراء الحديث وأهله لم تثر حفيظتهم مثل هذه القضية، ولم تمرّ على تفكيرهم قيد لحظة، ثم يتناقض في مبحث سماه "عذر أقبح من زلة" فيسوق أسباب تأخر التدوين التي نص عليها العلماء.

---

(١) ص٢١.

(٢) في ص١٩.

(٣) في ص٢٠.

كما إنه يحكم على أحاديث المنع بالقطعية، وعلى أحاديث الإباحة بالوضع دون إعمال لقواعد المحدثين وضوابطهم في الحكم على الحديث قبولاً أورداً، فتتجلى لنا انتقائيته في أقوى صورة من صور عيوب منهج البحث العلمي.

الفرع الرابع: ثبوت الرواية بسماع التلميذ من شيخه

من قواعد المحدثين ثبوت الرواية بسماع التلميذ من شيخه، ولايلزم رؤية التلميذ لشيخ شيخه أومن فوقه، أما (إيلال) فيعترض اعتراضاً غير مقبول عقلاً في نقل الأخبار فيقول: (فكيف يمكن عقلا وعلما وبداهة إثبات أنهم فعلا رووا عن رسول الله هذا الحديث الذي نقله عن شيخه، في حين الخمسة الآخرين لم يرهم، وبهذا لأصبح علم الرجال أكذوبة وخرافة) [1].

الكاتب إما جاهل فعلاً أو يتغابى، هل كل من يروي رواية حدثت في الخمسينات مثلاً يجب عليه رؤية كل الذين رووها قبله ممن لم يعاصرهم، هل رأينا أرسطو، وأفلاطون، وابن خلدون، وها نحن نتناقل كلامهم ولا نتهم بالكذب عليهم.

الفرع الخامس: الحكم بضبط الراوي وحفظه لا يعني عصمته من الخطأ

في ميزان المحدثين لا بشر يسلم من الخطأ، والمعصوم هو رسول الله - ﷺ -، ولذا فإن علم علل الحديث قائم على أوهام الثقات، قال الثوري:

---

(١) ص٥٠ ويقول في: ص٤٦ (فإن ظاهره تناقل الأقوال بين مسلسل الأفراد بينهم عقود من الزمن تمتد في المسلسل الواحد سند الحديث إلى تسع أجيال في غالب الروايات ليست إلا خرافة وأكذوبة لأن علم النفس وعلم الاجتماع الحديثين أثبتا أن هذه الظاهرة ليست من طبيعة البشر ولا يمكن حدوثها أبدا).

«لَيْسَ يَكَادُ يُفْلِتُ مِنَ الْغَلَطِ أَحَدٌ، إِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الرَّجُلِ الْحِفْظُ فَهُوَ حَافِظٌ وَإِنْ غَلَطَ، وَإِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْغَلَطُ تُرِكَ»(١). إن مكانة البخاري ليس لعصمته بل هي جزء من علو مكانة كتابه، ففيه خلاصة علمه وانتقائه.

أما (إيلال) فيخلّ بذلك كله فيقول: (إن الغلو في شخصية البخاري وتحويلها إلى شخصية خرافية تتفوق على البشر في كل شيء ... فهذا الغلو يفضي في النهاية إلى الكتاب المنسوب للشيخ البخاري لتنسج خيوط التقديس حول الكتاب ... وبما أن شخصية البخاري شخصية كاملة لا تخطيء فلا يمكن أن يصدر عنها إلا الكمال والصواب ومن هنا جاء تقديس صحيح البخاري) (٢).

ما الغرابة في الحكم على بحث أو مؤلف علمي بالجودة بعد خضوعه لاختبارات حسب معايير علمية تخصصية دقيقة، في أزمنة متفاوته منذ عهد تأليفه، مادته العلمية مستمدة من أبحاث منشورة قبله، ومطابقته لنتائج أبحاث أخرى، ومن ثم اعتماده كمرجع ومصدر موثوق في تخصصه، ووسمه بالسبق في براءة الانتقاء وليس الاختراع، هل يمكن أن ينسب ذلك إلى التقديس أوالخرافة ؟؟

المقدمة التي اعتمد عليها (إيلال) لإثبات نتيجته بعدم حجية كتاب صحيح البخاري وعدم موثوقيته، غير مسلّم بها أصلاً من علماء الحديث وغيرهم، فلم يقل أحد بعصمة البخاري ولا غيره من البشر مهما علت مكانته، وكل يؤخذ من كلامه ويردّ إلى رسول الله.

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ١٤٤).
(٢) ص١٠٨.

لقد تناول العلماء مصنفات البخاري بالفحص والتفتيش والتمحيص، والنقد والتعقب والاستدراك، فألفّوا كتباً في أخطاء البخاري في كتابه: " التاريخ الكبير "، فـ (ابن أبي حاتم) له كتاب: " بيان خطأ البخاري في تاريخه "، و(الخطيب البغدادي) له كتاب: " الموضح لأوهام البخاري في التاريخ الكبير ". وغيرهم، وهذا يؤكد أنه لا عصمة له عندهم، إلا أنه ليس من الغرابة بمكان أن يصيب العالم الحافظ في أحد كتبه فيخرجه إخراجاً مجوداً يسلم من الخطأ فيه بشهادة أساتذة عصره، فيجاوز أحد كتبه القنطرة كما هو الحال في كتاب الصحيح للبخاري، وهذا ينسف أصل الدعوى التي أقام عليها (إيلال) كتابه ومن سبقه ومن هم على شاكلته.

ثم إن (إيلال) يورد نصاً عن البخاري يقلب الدليل عليه فيقول: (وما استغرب له أيضا هو أن نفس الرواة رووا أن البخاري كان سيء الحفظ، وكان يكتب كل ما يسمع، وكان ينسى أسماء قريباته إلى غير ذلك حيث قال البخاري: فذهب علي أساميهن حين كتبت كتابي، ولم أقرئهن سلامي، وأمل مايذهب عني من العلم) [1].

إن هذه العبارة تقلب الدليل عليه، كون البخاري ينص على المواطن التي حضره النسيان فيها هذا دليل على قوة حفظه، فالقوي الحافظة لا يعني أنه منزه عن النسيان لا يعتريه منه شيء، لكنه ندرة مقابل الكم الضخم من محفوظاته، ولذلك يعلم ما الذي ذهب عنه، بينما سيء الحفظ لا يمتلك القدرة على تعيين منسياته من محفوظاته،كما أن النسيان وقع فيما ليس هو محل تتبعه واهتمامه.

---

(١) ص١٠٧.

الفرع السادس: الإملاء من أقسام السماع

من طرق رواية الحديث السماع والقراءة والعرض، قال القاضي عياض: " اعلم أن طريق النقل ووجوه الأخذ وأصول الرواية على أنواع كثيرة، ويجمعها ثمانية ضروب، وكل ضرب منها له فروع وشعوب، ومنها ما يتفق عليه في الرواية والعمل، ومنها ما يختلف فيه فيهما جميعا، أولها: السماع من لفظ الشيخ، وهو منقسم إلى إملاء أو تحديث وسواء كان من حفظه، أو القراءة من كـتابه، وهو أرفع درجات أنواع الرواية عند الأكثرين "[1]. وقال النووي: " يستحب للمحدث العارف عقد مجلس لإملاء الحديث فإنه أعلى مراتب الرواية، ويتخذ مستملياً محصلاً متيقظاً يبلّغ عنه إذا كثر الجمع على عادة الحفّاظ " [2].

ومن العجائب إخلال (إيلال) وجهله بطريقة المحدثين في مصنفاتهم، فيقول: (كل حديث سواء كان طويلا أو قصيرا مبدوء بعبارة أخبرنا البخاري، حدثنا فلان .. وفي أي كتاب آخر سوف يستنتج القارىء مباشرة من هذه الكلمات المبدوء بها كل حديث أنه لم يكن المؤلف نفسه هو الذي كتب الكتاب بل هو أحد تلاميذه).

يجهل (إيلال) أن سماع الصحيح من رواته، ومقابلة نسخة الراوي على أصل شيخه من الصحيح من أقوى طرق حفظ الكتب، وصحة نسبتها لصاحبها، وأن هناك نسخة يكتبها المؤلف نفسه أو الوراق الذي اتخذه لينسخ كتابه، أو تلميذه الذي يكتب ماسمعه منه، وتكون نسخته نسخة ثانية للكتاب، وكل هذه الوسائل طبقت على الصحيح.

---

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص: ٦٩).
(٢) تدريب الراوي (٢/٥٧٤).

الفرع السابع: تعدد النسخ، واختلافها لا يطعن في المنسوخ

فمن القواعد المتفق عليها بين جمهور المحققين أن كثرة النسخ لا تطعن في المنسوخ، كما أن كثرة الروايات لا تطعن في صحة الحديث عند المحدثين بل تقويه، واتفاق نسخ الصحيح في معظمها يدل على صحة مافيها عن البخاري قطعاً، قال الوزير اليماني: " أن النُّسَخ المختلفة كالرواة المختلفين، واتفاقُها يدل على صحة ما فيها عن البخاري قطعاً، أو ظاهراً، فإنك إذا وجدتَ الحديثَ في نسخة منه نُسِخَتْ باليمن، ووجدتَه في نسخةٍ نسخت بالمغرب، وفي نسخةٍ نُسِخَتْ بالشام، ونحو ذلك، ....، لأنه يستحيلُ اجتماعُهم واتفاقُهم على ذلك، لتباعد أزمانِهم وبُلدانهم، واختلافِ أغراضهم ومذاهبهم، وأقلُّ الأحوال أن ذلك يُفيدُ الظَّنَّ الغالبَ المقاربَ للعلم "(١).

وقال أبو الوليد الباجي – فيما نقله ابن حجر–: " ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي، ورواية أبي محمد السرخسي، ورواية أبي الهيثم الكشميهني، ورواية أبي زيد المروزي، مختلفة بالتقديم والتأخير، مع إنهم انتسخوا من أصل واحد، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرّة، أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه "(٢).

أما (إيلال) فيخلّ بذلك كله ويدّعي أن اختلاف نسخ البخاري دليل على عدم ثبوت نسبته إليه، وينقل نصوص العلماء الذين اعتنوا بمقارنة نسخ صحيح البخاري، ثم يتعقب ذلك بقوله: (وهذا معناه أن النسخ الأخرى كانت

(١) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (١/ ٣٠٦).
(٢) هدي الساري (ص٨).

بالنسبة للبخاري غير موثوق بها مثل نسخة أبي ذر...وهذا يعني أن ابن حجر صنع نسخة أخرى جديدة تعتمد في جوهرها على نسخة أبي ذر مع نفحة مختلطة من باقي النسخ التي لم تصل إلى درجة الأوثق عنده)[1].

لقد نصّ ابن حجر – وهو من أهل البراعة والإتقان في علم تحقيق النسخ والمخطوطات – على وجود نسخة متقنة، ولا يعني ذلك عدم موثوقية باقي النسخ، وعمله ليس اختراعاً كما ادّعى (إيلال)، بل كان اعتماداً على قواعد تحقيق النصوص في جعل النسخة المتقنة هي الأصل، وإيراد اختلاف النسخ الأخرى في الحواشي والتي غالباً لاتؤثر في معنى المتن الحديثي.

أما (إيلال) فيمضي مشككاً في الصحيح بسبب كثرة نسخه، فيقول: (إل الأدهى والأمر والأغرب أن هؤلاء التلاميذ التسعين ألفا من المفترض أن يكون كل واحد منهم علم عشرة تلاميذ فقط لأصبح لدينا ٩٠٠٠٠٠ تلميذ وبالتالي سيكون لدينا ٩٠٠٠٠٠ مخطوطة لصحيح البخاري في الجيل الثاني بعد جيل تلامذة البخاري)[2]. ولا أعلم وجهاً لتشكيكه في البخاري من

---

(١) ص٢٧٦.

(٢) في ص٢٥٦. وقال في ص ٢٥٥: (إذن فصحيح البخاري – وفقا لهاته الرواية – تواتر عن البخاري نفسه، وبذلك فتواتر البخاري عن البخاري ينافس تواتر القرآن الكريم حسب ادعاء هؤلاء، وسيصبح البخاري أشهر أستاذ حديث في التاريخ الإسلامي. فهو الوحيد الذي علم خلال سنوات قليلة تسعون ألف تلميذ سمعوا منه الصحيح ولو افترضنا جدلا أن البخاري كان يدرس كتابه الضخم لمائة تلميذ في الشهر فسيحتاج البخاري إلى ٧٥ سنة ليتعلم هذا العدد الكبير كتاب: صحيح البخاري. أي سيحتاج البخاري إلى سنوات أكثر من السنوات التي عاشها كي يتمكن من تعليم كتابه وتلقينه لتسعين ألفا من التلاميذ).

هذا الجانب، فقد يدرس المعلم آلافاً من الطلاب مشافهة دون أن يكتبوا عنه، فكيف بمن يكون شيخاً يتسابق علينا طلاب العلم وأهله، وهذا هو الحال في رواية موطأ الإمام مالك وكتب الشافعي، لم يتصور الباحث همة المحدثين في عقد مجالس الحديث، وإنفاق الأعمار فيها.

كما أن (إيلال) يجهل كون أن الأمة ابتليت بفقد آلاف المخطوطات والمصنفات، وأن كل من يرتاد مجلس البخاري ويسمع منه يحفظ ولا يلزم أن يكتب، ومن كتب لا يلزم أن يبقى كتابه بحالة جيدة بعد موته، أو أن يوجد من يتعاهد كتابه جيلاً بعد جيل من قبل ورثته.

بل جعل (إيلال) مسألة اختلاف النسخ دليلاً على عدم صحة نسبة الصحيح للبخاري فقال: (من الضربات القاصمة الموجهه لصحيح البخاري مسألة اختلاف النسخ ... بل الاختلاف في هاته النسخ لمن الشواهد القوية لنا عن براءة البخاري من هذا الكتاب)[1] ويقول: (إن أقدم مخطوطة لصحيح البخاري في العالم تختلف عن باقي مخطوطات الصحيح فأي المخطوطات نصدق ؟؟)[2]، بل تعدّى ذلك إلى الجزم بأن هذا الاختلاف دليل على تحريف وإدخال متعمد من رواة الصحيح فيقول: (فكل شيخ من شيوخ الحديث الذين تعاملوا مع هذا الكتاب زادوا ونقصوا ليستقر بشكله النهائي أي بعد مرور أزيد من ٣٠٠ سنة على وفاة البخاري) [3].

وكل من درس علم تحقيق الكتب أو مارس شيئاً يسيراً منه، أيقن أن

(١) ص٢٦٩ – ص٢٧١.
(٢) ص٢٤٨.
(٣) ص٢٥٠.

وجود اختلافات بين النسخ أمر لابد منه، ولا يطعن في صحة الكتاب أو نسبته لمؤلفه ولا ينقص من قيمته مالم تكن هذه الفروق والاختلافات تغير مضمون الكتاب وفحواه.

إن تفاوت الروايات والمخطوطات لكتب التراث القديمة أمر طبيعي في ظل سماع التلامذة على تفاوت بينهم في الحفظ والضبط والاتقان في أزمنة متفرقة وأمكنة مختلفة، وفي كون اعتماد الناس قديماً على النسخ باليد، مع ضعف وسائل الإعلام، وعدم التزام النساخ في بعض المواضع بما في الأصل، بل وعدم وقوفهم على التعديلات التي يجريها المؤلف نفسه على كتابه، فيقع الاختلاف بين النسخ، كما هو الحال في جميع العلوم الأخرى، فكيف بمخطوطات الحديث رواية، والتي لقت عناية تفوق الوصف في مقارنتها، وتمييز الفروق بينها، والتدقيق في زيادة الحرف والحرفين ناهيك عن الكلمة والجملة.

المطلب الثاني

القواعد المتعلقة بسند الحديث

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: ما يتعلق بالجرح والتعديل

١) **الصحابة كلهم عدول، حريصون على التلقي من رسول الله - ﷺ -:**

أجمع أهل السنة والجماعة على أن الصحابة عدول، وذلك لنيلهم شرف التعديل من الله ورسوله، فتعديلهم الذي عُلِم بنصوص الكتاب والسنة هو " أعلى دلالة وأسمى شرفاً ممن ثبتت عدالته بتعديل بشر "(١)، فكانت مرتبة الصحبة أعلى مراتب التعديل التي اعتمدها المحدثون(٢).

بينما يتناقض (إيلال) الذي يتشدق بحجية القرآن فيقول مشككاً في عدالة الصحابة: (هل كل الصحابة عدول وكلهم أتقياء وكلهم على مرتبة واحدة من العلم؟) مخلاً بما قرره القرآن من تعديل الصحابة، وتعديل رسول الله – ﷺ – لهم، كما أنه يجهل بمميزات عصر الرواية، الذي يتحرّج فيه الراوي أشدّ التحرج من الرواية، وذلك لتغليظه – ﷺ – في القول عنه ما لم يقل، ولو كان فيهم من خفّ ضبطه فإن ديانتهم مانع وقت الأداء من التحديث بما لم يتيقن عندهم ضبطه، وقد جمع ابن أبي عاصم كتاباً في الذين لم يرووا إلا حديثاً واحداً أو حديثين وسماه (الآحاد والمثاني)، كما أن

---

(١) أصول الجرح والتعديل، وعلم الرجال، نور الدين عتر، (ص ١٨٦).

(٢) عدّ ابن حجر مرتبة الصحبة أعلى مراتب التعديل، فقد اكتفى بوصف الصحبة في كتابيه: " التهذيب " و" التقريب " عن الأوصاف الأخرى للتعديل. ينظر (ص١٥٠، ١٦٥، ١٨١) وغيرها.

ضبط كلامه – ﷺ – في ذلك الوقت ليس بالشيء العسير مع ما تميزوا به من قوة الحفظ، ومع تأني رسول الله – ﷺ – في الحديث وتكراره لحديثه، حتى قالت عائشة – رضي الله عنها – عنه: «كَانَ النَّبِيُّ – ﷺ – يُحَدِّثُ حَدِيثًا، لَوْ عَدَّهُ الْعَادُّ لَأَحْصَاهُ»(١)، وحتى في حال النسيان أو عدم الضبط فإن التصحيح والمراجعة والاستدراك والاستحلاف للتثبت والتحقق كان منهجاً أصيلاً بينهم، يقف عليه من له أدنى مطالعة في المتون الحديثية (٢).

ثم يمضي (إيلال) مستنكراً تأخر تدوين الحديث معللاً ذلك بكون صحابة رسول الله – ﷺ – يعتقدون أن كلامه ككلام سائر البشر لايؤصّل حكماً، ولايفسّر غريباً، ولا يبيّن مجملاً من أمور دينهم، يقول (إيلال): (إذ لو كان الصحابة يعتبرون كلام رسول الله دينا لدونوه) (٣).

هذه مغالطة عجيبة منه، كيف لا يعتبرونه ديناً ؟! والقرآن يقول لهم: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾[الحشر: ٧] ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤] ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٣١]، الصحابة هم الجيل الأول الذين أسلموا مع النبي – ﷺ –، وفي جميع الأديان يكون دائماً أصحاب النبي وحواريـــيه هم أفضل الناس وأقربهم، وأكثرهم قناعة، وأشدهم حماساً بهذا الدين.

---

(١) صحيح مسلم، كتاب: الزهد، باب: التثبت في الحديث (٤/٢٢٩٨) (٢٤٩٣).

(٢) ينظر: كشف الغطاء عن استدراكات الصحابة النبلاء – رضي الله عنهم – بعضهم على بعـــض من خلال الكتب الستة جمعا ودراسة، محمد عيد عبد العزيز أبـــو كـــريم، رســـالة ماجستير.كلية أصول الدين، القاهرة.

(٣) ص٢٥.

فقد كان الصحابة حريصين أشد الحرص في تعلم السنة ابتداءً، وتحمّلها، فهل يجهل إيلال تسابقهم على سماع حديث رسول الله، وامتثالهم به ؟! فعَنْ عُمَرَ – ﷺ – قال: " كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ ابْنِ زَيْدٍ، وَهِيَ مِنْ عَوَالِي المَدِينَةِ، وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ – ﷺ –، يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرِ ذَلِكَ اليَوْمِ مِنَ الوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ " [(١)]، بل إنهم كانوا يرسلون لزوجات النبي – ﷺ – يسألونهن عن دقائق أمره، وتفاصيل حياته[(٢)].

وأما عدم تدوينهم لحديثه واعتمادهم على حفظه، لأن الحفظ في ذاك الوقت أقوى من الكتابة، وقد كان العرب قديماً يتفاخر أحدهم بكثرة محفوظه، وكان لا يتقدم في المجالس بالحديث إلا كل من كان أفصح لسانا، وأقوى بيانا، وأكثر محفوظا، كما أن القرآن الكريم لم يتنزل جملة واحدة، ولم يجمع على مصحف واحد، فكيف تكتب السنة كلها وهي شرح للقرآن، والأحكام تتغير مراعاة لمصالح الناس وأحوالهم.

ثم يسترسل إيلال في الحديث بلغة سامجة يلفها الاستهزاء والسخرية ظناً منه أن إحجامهم عن تدوين الحديث خشية اختلاطه عليهم فيقول:

---

(١) صحيح البخاري، كتاب: العلم، باب: التناوب على العلم، (٢٩/١)(٨٩).

(٢) من أمثلة ذلك مارواه صحيح مسلم، كتاب: الحيض، باب: نسخ الماء من الماء، (٢٧١/١) (٣٤٩) عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ رَهْطٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّونَ: لَا يَجِبُ الْغُسْلُ إِلَّا مِنَ الدَّفْقِ أَوْ مِنَ الْمَاءِ. وَقَالَ الْمُهَاجِرُونَ: بَلْ إِذَا خَالَطَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ، قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى: فَأَنَا أَشْفِيكُمْ مِنْ ذَلِكَ فَقُمْتُ فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَأُذِنَ لِي، فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمَّاهْ – أَوْ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ – إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكِ عَنْ شَيْءٍ وَإِنِّي أَسْتَحْيِيكِ".

(يمكن أن لا يميزوا بين كلام الله المعجز لكل البشر، وبين كلام البشر.. يتهمون كتاب الله وعباراته لكلام البشر) [1].

لم يعلم إيلال أن الخشية ليست عليهم، ولكن خشية على من هم من الأعراب وحديثي عهد بالإسلام أن يلتبس عليهم، ولاسيما أن كلام رسول الله – ﷺ – ليس ككلام سائر البشر فقد أوتي الفصاحة والبلاغة وجوامع الكلم.

٢) يشرع الجرح والتعديل لصالح الرواية:

اعتنى علماء الحديث بجرح الرواة وتعديلهم عناية كبيرة، وانعقد إجماعهم على مشروعية ذلك لمصلحة الرواية، بل على وجوبه للحاجة الماسّة إليها في معرفة من يُقبل حديثه ممن يُردّ؛ حفاظاً على السنّة من التحريف والتبديل، فعن ابن سِيرِينَ قَالَ: «كَانَ فِي زَمَنِ الْأَوَّلِ النَّاسُ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، حَتَّى وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ سَأَلُوا عَنِ الْإِسْنَادِ لَيُحَدَّثَ حَدِيثُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَيُتْرَكَ حَدِيثُ أَهْلِ الْبِدْعَةِ»[2] ومن ضوابط هذه القاعدة أن الجرح والتعديل ضرورة تقدر بقدرها، قال الزركشي: " إنما يجوز القدح في الرجل إذا احتيج إلى الرواية عنه "[3].

ولا محاباة في ميزان الجرح والتعديل بل هو علم قائم على النزاهة والأمانة، والأمثلة على تجريح المحدثين لذويهم كثيرة في المصنفات

---

(١) ينظر في: السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، والمؤلفات في هذا الموضوع كثيرة جدا.

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص: ١٢٢).

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣/ ٤٥٧).

الحديثية، فقد نقل الإمام مسلم عن ابْنَ أَبِي أُنَيْسَةَ جرح أخيه: " لَا تَأْخُذُوا عَنْ أَخِي حَدَّثَنِي أَحْمَدُ .. كَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ كَذَّابًا "[١] وَقد سُئِلَ عَلِيّ ابن الْمَدِينِيّ عَن أَبِيه فَقَالَ: اسألوا غَيْرِي فَقَالَ سألناك، فَأَطْرَقَ ثمَّ رفع رَأسه وَقَالَ: هَذَا هُوَ الدَّين، أبي ضَعِيف "[٢]. ولننظر إلى إنصافهم لأهل البدع مثلاً، بمثل قولهم: ثقة قدري، ثقة رافضي، وبينما حذّروا من الشيعة في اعتقادهم إلا أنهم قبلوا روايتهم إذا صدقوا "، ومن أمثلة نزاهتهم العلمية أنهم في حين يضعّفون رواية نعيم بن حمّاد المرْوزي وهو إمام في السنة قال يحيى ابن معين عنه: " ليس في الحديث بشيء، ولكنه كان صاحب سنة "[٣]، يقبلون رواية الشيعي الغالّي عباد بن يعقوب الروجاني، فكان ابن خزيمة يقول: " حدثنا الثقة في روايته، المتهم في دينه عباد بن يعقوب "[٤]. وكذلك حكمهم مع جميع مخالفيهم. يقول الذهبي: " والخوارج مع مروقهم عن الدين من أصدق الناس، حتى قيل إن حديثهم أصح الحديث "[٥]، وهذه مقتضيات أمانتهم ونزاهتهم العلمية وديانتهم.

أما (إيلال) فيتجاهل هذه القواعد ومتانتها وقوتها، وينسب المزاجية والعصبية لعلماء النقد جرحاً وتعديلاً فيقول: (مما يجعل الأمر مستحيلاً أن يكون الجرح والتعديل يعكس حقيقة الرواة كما يتوهم أهل الحديث وإنما

(١) مقدمة مسلم (١٢/١).
(٢) المجروحين (١٥/٢).
(٣) تهذيب الكمال (٤٦٦/٢٩).
(٤) تهذيب الكمال (١٧٥/١٤).
(٥) المنتقى من منهاج الاعتدال (ص: ٢٢-٢٣).

يعكس تقلب الأهواء في مدح الناس وذم من يختلفون معه)[١] (لكل ما سبق لا يمكننا بأي حال من الأحوال اعتبار خرافة الحديث علماً لأنها لا تملك من العلم شيئا ومنهجها منهج أهواء، وأسلوبها انتقائي مزاجي)[٢] (فبدأوا يجرحون على هواهم، متأثرين بالعصبية المذهبية وبالشائعات أحيانا ...)[٣] (حتى كلمة قواعد هاته تبدو بعيدة كل البعد عن شتم هذا واتهام ذاك ووصف هذا بالمجهول والآخر بالمشهور فنحن في النهاية نجد أنفسنا في دوامة كبيرة عنوانها: "التجريح والتعديل "تختلف فيها الآراء وتتحكم فيها الأهواء)[٤].

إذا اعتبر علم الجرح والتعديل خرافة، وقواعده انتقائية مزاجية والقائمين عليه من أهل الدين والورع، فمن باب أولى أن يطعن في كل علوم الدنيا، ولا تثبت عنده أي مصداقية لقواعد أي علم من العلوم لأن القائمين عليها بشر ومنهم من لا دين له ولا ذمة ولا أمانة، وقد تتخطفهم الأهواء والرغبات، وتنتابهم العثرات والسقطات والأخطاء. على أنه يخالف قاعدته تلك ويستخدم في بحثه هذا التجريح في أقبح صورة فيقول في حق المحدثين وأهل الرواية: (بل وصلت بهؤلاء وقاحتهم) [٥] (وهو وقت أقل مما يأخذه سلق البيض)[٦] (كي ندق آخر مسمار في نعش البخاري) [٧].

---

(١) ص٤٧.
(٢) ص٤٨.
(٣) ص٥٠.
(٤) ص٤٥.
(٥) ص١٥٤.
(٦) ص١٢٦.
(٧) ص١٦٠.

٣) كلام الأقران يطوى ولا يروى:

من قواعد المحدثين في الجرح والتعديل أنه لا يُعتد بكلام الناقد فيمن هو أوثق منه لا سيما إذا كان باعثه الاختلاف العقدي أو المذهبي، أو التنافس بين الأقران، ولا يلتفت لتفسيرهم للجرح – والحال هذه –؛ لأن غالبه قائم على أخطاء لا تضر، ومن ذا يسلم. قال الإمام الذهبي: " كلام الأقران يُطوى ولا يُروى، فإن ذُكر تأمله المحدّث؛ فإن وجد له متابعاً وإلا أعرض عنه "(١). وقال ابن حبان: " الْمَحْسُود أبدًا يقدَحُ فيه؛ لأن الحاسد لا غرض له إلا تتبع مثالب المحسود، فإن لم يجد ألزق مثله به "(٢).

فلابد من التثبت من أن الجرح أو التعديل خرج من قائله بإنصاف، وأنه لم يكن بسبب تعدٍ في البغض أو غلو في المحبة، إذ إن أئمة الجرح والتعديل وإن كانوا أئمة الورع والنزاهة وأعظم الناس إنصافاً؛ وأكثرهم موضوعية إلا أنهم ليسوا معصومين، وقاعدة: " كلام الأقران يطوى ولا يروى " مقيدة فيمن حاله هذه، أما كلام وجرح القرين لقرينه الذي لم تثبت عدالته أو ضبطه فهذا من أقوى الجرح ثبوتاً، لأن القرين بقرينه أكثر معرفة من غيره وأولى، وقد يغلب على الظن وقوع الناقد في عدم الانصاف، إذا لاحت بينهما عداوة، أو اختلاف مذهب، وهذه أيضاً ليست على إطلاقها، وإنما يلجأ إليها إذا ما كان الأكثر على خلاف قول ذلك الناقد، أو عرف من ذلك الناقد شدته على مخالفيه كالجوزجاني في كلامه عن الشيعه (٣).

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٧٦).

(٢) الثقات (٨/ ٢٦).

(٣) ينظر: خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل (ص: ٣٠).

أما (إيلال) فقد خاض ميداناً ليس بميدانه، فسمى ترك الذهلي الرواية عن البخاري لخلاف حدث بينهما جرحاً وقدحاً في عدالته وضبطه حيث يقول: (لم يقف الأمر عند هذا الحد في عدم اعتبار صحيح البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله، ولا في تضعيف أحاديث في صحيح البخاري، بل وصل ببعض كبار الشيوخ وأعلامهم في "علم" الحديث، إلى تجريح محمد بن إسماعيل البخاري نفسه، واعتباره مجروحا ومتروك الحديث، ... ومن ذلك ما أورده الذهبي في سير أعلام النبلاء، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم في " الجرح والتعديل ": قدم محمد بن إسماعيل الري سنة خمسين ومائتين، وسمع منه: أبي وأبو زرعة، وتركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى أنه أظهر عندهم بنيسابور أن لفظه بالقرآن مخلوق ... ومن الأسماء الكبيرة التي جرحت البخاري والتي تعتبر من رتبة البخاري في الحديث أبو زرعة الذي يعد من حفاظ الحديث ويعد علماً من أعلام الرجال)[1].

وهذا من التخبط الذي يعيشه الكاتب؛ فهو يسوق الفتنة التي تعرّض لها البخاري في القول بخلق القرآن، والتي له فيها سَلَف كالإمام أحمد، وخلف كابن تيمية، وهي فتنة متعلقة بقضية عقدية من أجلها هجروه وتركوه، فيحملها قسراً على أنها جرح له في حفظه وضبطه للحديث، وينسف بها علمه وفضله وتراثه، ثم يتناقض فيقول إنه لم يقصد الطعن، ولفظه: (إننا بعرضنا هذه النقول لانرمي من خلال ذلك الطعن في شخص البخاري، فلا يمكن – في نظرنا – الطعن في أي إنسان كيفما كان بالاعتماد

(١) ص١٤٧.

على أقوال بعض الرجال، ففي النهاية هي آراء، ولربما نسبتها لقائليها فيها نظر، لكن أردنا من خلال سردنا لها أن نبين للقارئ سقوط دعوى الإجماع حول شخصية البخاري وكتاب صحيح البخاري، وأن الأسطورة التي تم نسجها بشكل خرافي حول البخاري وكتاب الجامع الصحيح ليست إلا كذبة)[1]، فهو يرمي بالسهم ويقذف القذيفة، ثم يتباكى أنه لا يقصد القتل ولا الإيذاء، فكيف يمكن الجمع بين عدم جواز الطعن اعتماداً على آراء قد تصيب وقد تخطيء وقد تكون من كلام الأقران الذي يطوى ولا يروى، دون مراعاة لملابسات القضية، ولا وقوف على أسباب القصة، وهذه الشبهه ليست وليدة العصر[2]، ثم يجزم بأن كتاب البخاري أسطورة وخرافة.

٤) **تدليس الثقة مقبول إن كان لا يدلس إلا عن ثقة:**

قال النووي: " التدليس وهو قسمان: الأول: تدليس الإسناد بأن يروي عمن عاصره ما لم يسمعه منه موهماً سماعه قائلاً: قال فلان. أو عن فلان ونحوه وربما لم يسقط شيخه وأسقط غيره ضعيفاً أو صغيراً تحسيناً للحديث. الثاني: تدليس الشيوخ بأن يسمي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف، أما الأول فمكروه جداً ذمه أكثر العلماء، ثم قال فريق منهم: من عرف به صار مجروحاً مردود الرواية وإن بين السماع، والصحيح التفصيل، فما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع فمرسل وما

(١) ص١٦٠.

(٢) أشار إليها الإمام السبكي في " قاعدة في الجرح والتعديل "، من (ص:٣٥-٣٦)، والذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٢/٤٥٩-٤٦٠)، وينظر: " التنكيل " - ضمن آثار المعلمي (١١/٥٠٨).

بينه فيه، كسمعت، وحدثنا، وأخبرنا وشبهها فمقبول محتج به، وفي الصحيحين وغيرهما من هذا الضرب كثير، كقتادة، والسفيانين وغيرهم، وهذا الحكم جار فيمن دلس مرة، وما كان في الصحيحين وشبههما عن المدلسين بعن محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى، وأما الثاني فكراهته أخف وسببها توعير طريق معرفته، ويختلف الحال في كراهته بحسب غرضه ككون المغيّر السمة ضعيفاً، أو صغيراً، أو متأخر الوفاة، أو سمع كثيراً فامتنع من تكراره على صورة، وتسمح الخطيب وغيره بهذا، والله أعلم "(١).

إن إيلال يخلّ بهذه القاعدة الحديثية، حيث يحاول القدح في البخاري باتهامه بالتدليس الموجب للجرح فيقول: (إن الحافظ الذهبي اتهم البخاري بالتدليس حيث قال في سير أعلام النبلاء، عند تعداد الرواة عن الذهلي ما نصه: روى عنه خلائق منهم: ... محمد بن إسماعيل البخاري، ويدلّسه كثيرًا، لا يقول: محمد بن يحيى! بل يقول محمد فقط! أو محمد بن خالد!! أو محمد بن عبد الله، ينسبه إلى جده، ويعمّي اسمه، لمكان الواقع بينهما !!! غفر الله لهما) (٢) .

إن التدليس الذي قصده هنا الذهبي ليس هو التدليس الذي يقدح في الرواية، ويجعل صاحبها مدلساً وفق اصطلاح المحدّثين، فالمقصود فيما ذكره الذهبي أن البخاري كان يُعمِّي على اسم محمد يحيى الذهلي وهو الذي يقال له تدليس الشيوخ، وهو ليس قادح في الرواية ما لم يكن المعمى

(١) التقريب والتيسير (ص: ٣٩).
(٢) ص: ٥١.

والمدلَّس عليه كذابا وضاعاً، أو ضعيفا غير ضابط، أمَا وقد كان المعمَّى هنا ثقة فلا يضرّ تدليسه، والمدلسون ليسوا على درجة واحدة في ذلك. قال الزركشي: " واعلم أنهم قد يفعلون ذلك لا لقادح في الشيخ بل لمعنى عند الراوي، مثل محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري الإمام المشهور يروي عنه البخاري في الصحيح ولا يصرح بنسبه، بل ينسبه مرة إلى جده، ومرة إلى جد أبيه. قال النسائي: هو ثقة مأمون، وإنما فعل ذلك للفتنة الواقعة بينه وبينه، وقول الذهلي: من كان يختلف إلى هذا الرجل فلا يختلف إلينا، قال ابن المنير: وإنما أبهم البخاري اسمه في الصحيح؛ لأنه لما اقتضى التحقيق عنده أن تبقى روايته عنه خشية كتم العلم، وعذره في قدحه فيه بالتأويل، خشي على الناس أن يقعوا فيه فإنه قد عدد من جرحه، وذلك يوهم أنه صدّقه على نفسه، فيجرّ ذلك وهناً إلى البخاري، فأخفى اسمه وغطى وسمه، وما كتم عليه، فجمع بين المصلحتين، والله أعلم بمراده "[1].

الفرع الثاني: ما يتعلق بتعدد طرق الحديث

١) كل طريق من طرق المتن يسمى حديثا:

اتفق علماء الحديث على أن كل طريق من طرق المتن يسمى حديثاً، ويمكن احتسابه في العدّ كوحدة واحدة، لكنهم اختلفوا فيما لو اختلفت المتون في بعض ألفاظها، فبعضهم يعتبر كل زيادة حديثاً، والبعض يعتبر أصل الحديث واحداً وإن اختلفت ألفاظه، بناء على هذا يكون عدّ محفوظات البخاري مختلفاً عند الرواة عنه في زمن واحد، إضافة إلى أمر آخر؛ وهو أن الشيخ تزيد محفوظاته مع تقدم الزمن، فينسب إليه تلميذ في زمن عدداً

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ٧٩).

ما، ثم يخالفه تلميذ في العدد في زمان آخر، وما ذاك إلا لتغير المحفوظات بتغير الزمن.

قال الزركشي: " وقد قال البخاري أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وعلى هذا ففيه وجهان، أحدهما: أنه أراد به تعدد الطرق والأسانيد. والثاني: أن مراده بالأحاديث ما هو أعم من المرفوع والموقوف وأقاويل السلف "[١]. قال الشافعي: " أصول الأحكام نيّف وخمسمائة حديث، كلها عن مالك إلا ثلاثين حديثا "[٢] وهذا يؤكد أن أصول الأحكام عددها قليل يمكن حفظه وضبطه، وأن التعدد هو في الطرق والأسانيد وزيادات الألفاظ. وسبب اعتماد المحدثين هذه الطريقة في حساب الأسانيد هو الوقوف على مدار الإسناد، وتحديد اختلاف الرواة واتفاقهم في الرواية، للكشف عن وجوه العلة وما يتعلق بها من الشذوذ والنكارة.

أما (إيلال) فيثير شبهته المزعومة بتناقض عدد محفوظات البخاري بقوله: (أن البخاري أخذ الحديث عن أزيد من ألف شيخ، وأنه أخذ عن كل واحد من هؤلاء الشيوخ أكثر من ١٠٠٠٠ حديث، بمعنى أن البخاري أخذ أزيد من عشرة ملايين من الأحاديث، وهذا يتناقض مع الروايات الأخرى المضطربة أصلاً، والتي تؤكد مرة على أن البخاري يحفظ ثلاثة مائة ألف حديث، ومرة أخرى تؤكد أنه يحفظ ستمائة ألف حديث)[٣]. وإن كان (إيلال) قد أبدى اعتراضه على الرد بأن كل طريق للمتن يعدّ حديثاً، فرأى أنه عدد

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/١٧٩).
(٢) المرجع السابق (١/٦٦).
(٣) ص١٢٢.

مبالغ فيه حتى مع هذا التبرير، حيث يقول: (ورغم أن الردود حول هاته العملية الحسابية تتجه إلى اعتبار طرق الحديث الواحد في احتساب الاحاديث، لإظهار من يقوم بهاته العمليات الحسابية بمظهر الجاهل بالحديث، إلا أن هذا الاعتبار لا يمكن اعتماده ردا، لأن العديد من الأحاديث باحتساب تعدد طرقها لا يتعدى أصابع اليد الواحدة، لأن المتواتر في كتب الحديث لا يتعدى ٣٠٠ حديث على أعلى تقدير، هذا إذا علمنا أن معظم الاحاديث هي أحاديث آحاد في مجملها العام) (١).

فإنه جاهل أن هذا العدد الضخم ليس هو عدد الأحاديث فعلياً، ولا عدد أسانيدها، بل يدخل فيه جميع الأحاديث: صحيحها وسقيمها، المقبول والمتروك والموضوع، الموصول منها، والمنقطع، والمضطرب، والمرسل، والمتون مختصرها ومطولها، ماروي بقصة وماروي دونها، مازيد فيه لفظ أو جملة، وماروي دونها، فالتناقض الذي أورده لا وجه له، والاضطراب الذي ادّعاه لا أصل له.

٢) **كل ما كان متواترا لا يحتاج إلى إسناد:**

في جميع العلوم عامة وعلوم الشريعة خاصة تثبت صحة نسبة الكتاب لمؤلفة بعدة وسائل؛ منها وجود النسخة الأصلية بخط المؤلف مثبتاً فيها اسم كتابه، أو وجود نسخ منتسخة من كتابه بخط تلامذته ومثبت عليها السماعات له، وهذه هي الطريقة الأشهر والأمثل لدى المحدثين؛ أنهم يقرؤون مصنفاتهم على تلاميذهم، أو يقرأ عليهم تلاميذهم مصنفاتهم، ثم تنتشر تلك المصنفات عبر التلاميذ والرواة، وليس عبر أصل كتاب المؤلف

(١) في ص١٢٧.

الذي هو نسخة واحدة يحتفظ بها لنفسه، فالمطابع ودور النشر في تلك العصور هي رواية التلاميذ عن شيوخهم رواية مسندة موثقة، يقول النووي: "فإن المعتمد عند العلماء قديماً وحديثاً العمل بما يوجد من السماع والإجازة مكتوباً في الطباق التي يغلب على الظن صحتها، وإن لم يتذكر السماع ولا الإجازة ولم تكن الطبقة محفوظة عنده "(١).

وعليه فصحيح البخاري ثبتت صحة نسبته له وتواترت بوجود النسخ المطابقة، ورواية أحاديثه في كتب المصنفات الأخرى، يقول الوزير اليماني: " فإنك إذا وجدتَ الحديث في شرحه الذي شرحه عالم في بعض أقطار الإسلام، ووجدتَه في الكتب المستخرجة من الصَّحاح الجامعة لما فيها، والمختصرة منها فتجده في: " جامع الأصول " لابن الأثير، وتجده في كتاب: " المنتقى في الأحكام " لعبد السَّلام ابن تيميَّة، وتجدهُ في كتاب: " الإلمام " للشيخ تقي الدِّين القُشيري، وتجده في كتاب: " الجمع بين الصحيحين " للحافظ الحميدي، وتجده في كتب الفقه البسيطة التي يُشرح فيها مذاهبُ العلماء ويذكر فيها حُجَجُهُمْ، وهذه الكتبُ قد توجد كُلُّها وقد يُوجد منها كثير، ولا شكّ أن الناظر فيها إن لم يستفِدِ العلم الضَّروري باستحالة تواطؤ مصنِّفيها على محضِ الكذب والمباهتة، لأنه يستحيلُ اجتماعُهم واتفاقُهم على ذلك، لتباعد أزمانهم وبلدانهم، واختلافِ أغراضهم ومذاهبهم، وأقلُّ الأحوال أن ذلك يُفيدُ الظَّنَّ الغالب المقارِبَ للعلم، فإذا كان الأئمةُ قد نصُّوا على قَبولِ المرسل مع خُلوِّه من هذه القرائن فكيف ينكر على من قَبِلَهُ مع هذه القرائن الكثيرة، فإذا كان المعتمد في الاجتهاد هو

(١) تدريب الراوي (٥٣٢/١).

الظن المطلَق، فكيف يُنكر على من استند إلى مثل هذا الظنِّ القوي "[1].

(إيلال) يعرض عن هذه القواعد والضوابط كلها، ويستند في شبهته بفقد الصلة بين البخاري ومؤلفه على عدم وجود نسخة مكتوبه بخط البخاري فيقول: (لم توجد في العالم أجمع نسخة واحدة تحمل توقيع البخاري، بخط يده، فكيف أمكن لهؤلاء المدلسين أن يستغفلوا الأمة، كل الأمة، ويخوضوا حروباً تكفيرية، باسم البخاري وعبر كتاب اعتبر الأصح بعد كتاب الله، ولا توجد لهذا الكتاب نسخة واحدة بخط مؤلفه، وأقدم نسخة مخطوطة بين أيدينا الآن تعود لحوالي ثلاثمائة سنة بعد وفاة البخاري) [2].

(و بما أن مكتبة الملك عبد العزيز العامة لا تشتمل على النسخة الأصلية للبخاري؛ فهذا دليل على عدم توفرها في مكتبات العالم!) [3].

إنه يريد بقوله النسخة (الأصلية) أي التي كتبها المصنف بيده، وإلا فكتاب: " صحيح البخاري " سمعه تسعون ألف رجل من الإمام البخاري نفسه – ﷺ –، كما أخبر بذلك أحد أشهر تلاميذه، وهو محمد بن يوسف الفربري (المتوفى سنة ٣٢٠هـ)،" وقد اشتهرت رواية الفربري لصحيح

---

(١) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (٣٠٧/١).

(٢) في ص٢٤٠.

(٣) ص٢٤١. ويقول ص٢٤٦ (وهذا يدل دلالة قطعية على أن هؤلاء لا يعرفون شيئا عن هاته النسخة) ثم يخلص للنتيجة التي يحاول أن يرمم العيب الذي انتهجه من أول عنوان الكتاب إلى آخره بالجزم والقطع اللامنهجي بعدم صحة نسبة صحيح البخاري للبخاري فيقول ص٢٤٣ (مما يجعلنا نتساءل بحرقة وبشك هو أقرب إلى اليقين من ألف صحيح البخاري حقا ؟).

البخاري لطول عمره، وإتقان نسخته، فقد سمعها من البخاري – رحمه الله – في ثلاث سنين، ثم أخذها عنه جماعة من الرواة الثقات، وعنهم اشتهر أيضا هذا الكتاب " [1].

ويقول بصيغة الجزم: (فكيف علم وعرف هؤلاء على أنها للمروزي أو بروايته؟ وكيف حددوا تاريخ المخطوطة ؟ هل اعتمدوا على الوسائل العلمية الكيميائية" اختبارات الكربون المشع" في التعرف على تاريخ المخطوطات؟ لا أبدا فقد اعتمدوا التخمين فقط، واعتمدوا على الظن الذي لا يغني عن الحق شيئا) [2].

أخلّ (إيلال) بطرق إثبات النص مما يدل على كتابته في حياة صاحبه، من قدم الخط، وسوق الإسناد المتصل إلى صاحب الكتاب، ووجود سماعات على النسخة، والمقابلات والمراجعات، قال المهلب في ثبوت نسخة أبي زيد المروزي:" ولكن قدم الخط أولاً، وسوق الإسناد من أبِي زيد ثانياً قد يدلّ على هذا التاريخ، وعلى أن النسخة كتبت في حياة أبِي زيد أو على الأقل في حياة راوٍ عن أبِي زيد، والأول أرجح ... وعلى النسخة سماعات عدة، بعضها على الصفحة الأولى وبعضها في تضاعيف الكتاب، وقد بدأ الناسخ أول الجزء بالتصريح بالسماع من أبِي زيد وكذلك أوائل الكتب، وهذا ما أعلمنا بنسب النسخة وإسنادها وقدمها. قال أول الجزء: أخبرنا أَبُوزيد محمد بن أحمد قال: حدثنا محمد بن يوسف قال أخبرنا البخاري ... ثم يبدأ

(١) أعلام الحديث (١/١٠٥).
(٢) ص٢٥٥.

في أول إسناد كل حديث بقوله: أخبرنا البخاري قال: لم يتضح لي من هو كاتب النسخة، ولا يوجد في النسخة ما يدل عليه، إلا متقن للغاية، فقد قابلها وراجعها، كما تدل على ذلك التصحيحات على هامش النسخة، والعلامات الدالة على بلوغ المقابلة، ولم أستطع كذلك تحديد تاريخ نسخها إلا أن السماعات والأسانيد المثبتة على طرة النسخة، والتملكات في أولها قد دلت على الحقبة التي تلي كتابتها، وبشكل عام فإن الخط أشبه ما يكون بخطوط القرن الرابع، والله تعالى أعلم "[1].

جزم (إيلال) باعتماد النقاد والمحدثين بالظن في التعرف على المخطوطات لجهله بأصول علم المخطوطات، ومعرفة تاريخ المخطوطة، فإنه" إذا تعددت النسخ، وتفاوتت درجاتها من حيث الزمن وجودة الخط، وشخصية الناسخ ونحو ذلك، فإنه يلزم عمل مفاضلة يستخرج على أساسها نسخة تعد أصلا، يقابل عليه النسخ الأخرى وتذكر وجوه الاختلاف بينها، وتقوم المفاضلة على الأسس التالية، من حيث الأهمية:

- النسخة المكتوبة بخط المؤلف.
- النسخة التي أملاها المصنف على طلابه.
- نسخة قرأها المؤلف بنفسه، وكتب بخط يده عليها ما يثبت قراءته لها.
- نسخة قرئت على المؤلف، وأثبت عليها ما يفيد سماعه لها.
- نسخة منقولة عن نسخة المؤلف، أو قوبلت على نسخة المؤلف.
- نسخة كتبت في عصر المؤلف، وأثبتت عليها سماعات من العلماء.

---

(١) المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح (٧٦/١).

- نسخة كتبت في عصر المؤلف وليس عليها سماعات.
- نسخة كتبت بعد عصر المؤلف وليس عليها سماعات.

وهناك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة كصحة المتن، ودقة الكاتب، وقلة الإسقاط.

وإذا كان هناك نسختان: نسخة قديمة كثيرة التصحيفات، والتحريفات، والنقصان، وأخرى حديثة لكنها صحيحة، فالأولى الاعتماد على الحديثة الصحيحة؛ لأن سلامة النسخة الحديثة يكون راجعًا إلى كونها مكتوبة بخط ناسخ محقق، له دراية فأصلح الخطأ وقومه أثناء عملية النسخ، وقد تكون النسخة الحديثة منقولة عن نسخة أخرى قديمة صحيحة، وتسرب إليها التلف" (١).

إن اشتراط (إيلال) وجود نسخة بخط البخاري لصحة نسبة كتابه إليه؛ يخالف أبجديات علم تحقيق المخطوطات؛ كما أن كثيراً من الكتب والمصنفات المفقودة حفظت لنا عن طريق نقلها وروايتها من أصحاب مصنفات أخرى مثل مسند أحمد بن منيع، ومسند مسدد(٢)، وغيرهم.

وبهذا لا يضرُّ أن تكون النسخةُ نفسُها التي كتبَها الصحابةُ من القرآن في الرقاع غير موجودة ما دام أنه قد تم النَّسخ منها، ثم تم النَّسخ من تلك النُّسخ مع المقابلة والإتقان، وتناقل العلماء تلك النُّسخَ في كل مكان وزمان. وهكذا نسخة البخاري نفسُها التي كتبها بخط يده غير موجودة لطول المدة، ولا يضرُّ ذلك؛ لأن طلابَه قد كتبوا منها نسخًا كثيرةً، ثم كتب من جاء بعدهم

(١) أصول البحث العلمي وتحقيق التراث للسيد رزق الطويل (ص: ٢٠٠-٢٠٢).
(٢) كما هو الحال في كتب الأطراف. انظر: الرسالة المستطرفة (١٦٩/١).

من تلك النسخ نسخًا كثيرةً تطابق النسخة التي كتبَها البخاري بخط يده، وانتشرت نسخ صحيح البخاري في الآفاق جميعًا.

وهكذا لو عددنا نسخ الصحيح المنتشرة في مكتبات المخطوطات في العالم، وقربها من عصر تأليف الصحيح، وكثرة رواتها وثقتهم ومقابلتهم نسخهم على النسخ الكبيرة المعتمدة لطال المقام جدا. وقد أحال " الفهرس الشامل " على (٢٣٢٧) موضعاً في مكتبات العالم المختلفة توجد به مخطوطات هذا الكتاب [١].

هذه الكثرة في النسخ والقراءة والشروحات وفي السماع للأحاديث جعلت العلماء يجزمون أن أحاديث البخاري قد وصلت لمرحله التواتر بعد مؤلفيها .. فقد تواترت عند الناس جميعاً، وما كان بهذه الصيغة فهو متواتر في النقل عن مؤلفة وهناك قاعدة مقررة عند علماء الكلام أن ما كان متواتراً لا يحتاج إلى إسناد، ومع ذلك وجد الإسناد، فالتواتر قاعدة عقلية لا تحتاج إلى إسناد، فمعلقات الجاهلية، أدبيات شكسبير، وجود عنترة وعبلة لا إسناد لها، ولكن التواتر أحالها حقائق.

الفرع الثالث: ما يتعلق بالحكم على الحديث

١) **إيراد الحديث في الكتب ليس حكماً عليه بالقبول:**

استمرت عملية جمع الحديث وتدوينه وتصنيفه وترتيبه حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ثم انتقل إلى مرحلة أخرى وهي مرحلة «نقد الحديث» تصحيحًا وتضعيفًا، ونقد رجاله تجريحًا وتعديلاً، وتناول المتن

(١) انظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوي وعلومه (٤٩٣/١ – ٥٦٥).

شرحًا وانتخابًا، لما جمعه الأولون من مؤلفات في القرون الخمسة الأولى، فجمعوا شتات الأقوال النقدية حول الحديث المروي عند الأولين من تعليل للمتن وتجريح وتعديل للرواة ووصل وإرسال وانقطاع للسند[1] .. فقد كانت طريقتهم تدوين وكتابة كل ما يروى عن رسول الله بإسناده، ومن أسند إليك فقد أحالك، وتبقى المهمة الأصعب هي نقد هذه الأحاديث المسرودة، وتمييز الصحيح من السقيم منها تبعاً لمعايير عالية في الدقة، لا يستطيع تصورها إلا المتخصصون فيها، فأفردت كتب للأحاديث الضعيفة والموضوعة والمعلّة.

إلا أن (إيلال) يدّعي التناقض عند المحدثين لروايتهم أحاديث منع كتابة الحديث في حين أنهم يروون ويكتبون الأحاديث ويتداولونها بينهم، فيقول: (وبعدها يطلعون بوجوههم الوقحة ليسردوا عليهم أحاديث في منع كتابة وتدوين الأحاديث في: "سيكزو فرينيا" غريبة جدا")[2]. يظهر جلياً عدم فهمه للتطور التاريخي في تدوين الأحاديث، حيث أن إيرادهم لأحاديث النهي عن الكتابة ليس حكماً عليها بالقبول، لأنهم قد حكموا عليها بالضعف في الكتب المختصة بالنقد والتعليل، كما أن هذا من أعظم الأدلة على موضوعيتهم وصدقهم في الرواية وبعدهم عن انتقائية الروايات التي توافق وتعزز مذهبهم.

---

(١) انظر: علم فهرسة الحديث نشأته، تطوّره، أشهر ما دُوّن فيه، يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ص١٦ إلى ص١٩.

(٢) ص٢١.

٢) الطعن في المخرج[١] ليس طعناً في الحديث، وليست كل علة في السند قادحة:

قال ابن حجر: " والعلة أعمّ من أن تكون قادحة او غير قادحة، خفية أو واضحة، ولهذا قال الحاكم: " وإنما يعلّ الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل "[٢]. وقد كان هذا تقييمهم لصحيح البخاري بعد فحصه واطلاع النقاد عليه، يقول أبو جعفر العقيلِيّ: " لما صنف البُخَارِيّ كتاب الصَّحِيح عرضه على ابن الْمَدِينِيّ، وَأحمد بن حنبل، ويحيى بن معِين وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصّحة إِلَّا أربعة أَحَادِيث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاريّ وَهِي صَحيحَة "[٣]. قال ابن حجر: " ليست كلها قادحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف "[٤]، ومن أتى بعد الدارقطني لم يأت بجديد أو انتقد ماليس محله الانتقاد، وهذا الاختلاف لا يؤثر على الاتفاق المجمع عليه على باقي الأحاديث دون أدنى نقد.

إن طعن المحدثين للإسناد لايعني طعناً في الحديث وردّاً له، فلا تلازم بين صحة السند وصحة المتن، فقد ينتقدون إسناد حديث ويحكمون بضعفه، ويحكمون بصحته من طرق أخرى صحيحة.

يقول أبو إسحاق الاسفرائيني: " أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل

---

(١) مخرج الحديث: هو الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد.
(٢) النكت على كتاب: ابن الصلاح لابن حجر (٢/٧٧١).
(٣) فتح الباري لابن حجر (١/٤٨٩).
(٤) المرجع السابق (١/٣٨٣).

الخلاف بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها "[١].

ويقول أحمد شاكر: " إنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها، فلا يهولنك إرجاف المرجفين، وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة "[٢]. وما وقع من انتقاد بعض رواة البخاري فهم من القسم الذي ثبت عليهم الخطأ القليل، وغالبهم من شيوخه ولا شك أن التلميذ أعلم بصحيح حديث شيخه، وتخريجه لهم في الشواهد والمتابعات وفي الرقاق والفضائل، كما أنه لم يكثر من ذلك، وهذا جلّ مأخذ الدارقطني في كتابه: " التتبع والإلزامات " على صحيح البخاري، فيرى أن هذا الطريق الذي انتقاه البخاري فيه علّة، وأن ثبوت الحديث من غير هذا الطريق، فالأمر نقدي متعلق بالسند لا بذات المتن [٣].

٣) قرب الإسناد لا يعني جودة الحديث:

حرص المحدثون على علو الإسناد وهو القرب من رسول الله – ﷺ – من حيث العدد، ولذلك اهتموا بالرحلة طلباً له، ولكن لا يعني ذلك صحته وتقديمه على الإسناد النازل إذا كان أصح رجالا، فقد يتميز الإسناد النازل بكون رجاله أحفظ، أو كونه متصلا بالسماع من الإسناد العالي الذي قد

---

(١) نقله عنه السخاوي في فتح المغيث (٧٢/١).

(٢) في تعليقه على الباعث الحثيث ص٣٥.

(٣) سيأتي مزيد بيانه وعرض أقوال (إيلال) في انتقاد الصحيح في مطلب الإخلال بمقصد البخاري في تأليفه.

تساهل بعض رواته في حمل الحديث فيقدم عليه. قَالَ ابن الْمُبارك: " لَيْسَ جَوْدَةُ الْحَدِيثِ قُرْبَ الإِسْنَادِ، جَوْدَةُ الْحَدِيثِ: صِحَّةُ الرِّجَالِ "[1]. وعَنْ يَحْيَى ابْنِ مَعِينٍ، قَالَ: «الْحَدِيثُ بِنُزُولٍ عَنْ ثَبْتٍ خَيْرٌ مِنْ عُلُوٍّ عَنْ غَيْرِ ذِي ثَبْتٍ»[2].

أما (إيلال) فيخلّ بهذه القاعدة حيث يثير شبهة اصطناع الأسانيد في عصر البخاري: (ضف إلى هذا أن كتب الأحاديث المبكرة برغم أنها أقرب من الحدث، أغلب الإسناد فيها به علة، ولا يصل إلى الرسول، بينما كلما بعدت عن الحدث تجد الإسناد تاماً، وبالغ حد الكمال في كتب الأحاديث المتأخرة مثل كتاب البخاري. كل هذا مع أن المتوقع هو العكس، فكلما بعد الشخص عن الحدث زمنياً، فالمتوقع هو أن يقل عدد الأحاديث، ويضعف الإسناد، فهذه الملاحظة تشير إلى أن الإسناد أيضاً كان يصطنع على مجال واسع) [3].

إن (إيلال) يردد أقوال المستشرقين قبله – كما هو حاله في جميع بحثه – من أنه قد تم تطوير الأسانيد بشكل تدريجي من خلال التزوير والوضع فقد كانت الأسانيد غير مكتملة (يعني فيها إرسال أو موقوفة أو مقطوعة أو منقطعة) لكن تم ملء كل الفراغات في وقت تدوين المصنفات المشهورة [4].

---

(١) أدب الإملاء والاستملاء (ص: ٥٧).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/١٢٤).

(٣) في ص١٢٧.

(٤) ينظر: أصول الفقه المحمدي للمستشرق شاخت، دراسة نقدية (ص٢٨٨)، العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت، د/ خالد الدريس (ص ٨٨).

دون إدراك منه لخطأ هذه النتيجة لأنها مبنية على مقدمة غير صحيحة، حيث أقاموا أبحاثهم على دراسة موطأ الإمام مالك، وكتب الشافعي، وهي كتب أقرب منها للفقه من الحديث، والسمة الغالبة على هذه الكتب أنهم يختصرون فيها الأسانيد فيحذفون الإسناد بكامله أو جزء منه، أو الاقتصار على طريق واحد من عدة طرق متوفرة(١).

ويؤكّد ذلك الشافعي بقوله: " وكل حديث كتبته منقطعا، فقد سمعته متصلا أو مشهورا .. ولكن كرهت وضع حديث لا أتقنه حفظا، فاختصرت خوف طول الكتاب "(٢).

والأحاديث موجودة في كتب من قبلهم مسندة موصولة كما في مصنف عبد الرزاق الذي قيل عنه أنه "خزانة علم" والذي احتوى بين دفتيه سنن ابن جريج (المتوفى سنة ١٥٠هـ).

(١) دراسات في الحديث النبوي (٢/٤٠٤).
(٢) الرسالة (ص٤٣١)..

المبحث الثاني

الإخلال بالقواعد المتعلقة بعلم الحديث دراية

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول

جواز اختصار الراوي لمتن الحديث، وتأديته بالمعنى

أجاز المحدثون رواية الحديث بالمعنى أو اختصاره بشرط أن يكون الرواي عالماً بما يحيل إليه معنى الحديث(١). قال الترمذي: " فأما مَن أقام الإسناد وحفظه، وغيَّر اللفظ، فإنَّ هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغيَّر به المعنى ". وقال ابن رجب: " ومقصود التِّرمذي أنَّ مَن أقام الأسانيد وحفظها، وغيَّر المتونَ تغييرًا لا يغيِّر المعنى – أنه حافِظ ثِقة يعتبر بحديثه، وبنى ذلك على أنَّ رواية الحديث بالمعنى جائزة ...، وكلامه يشعر بأنه إجماع؛ وليس كذلك، بل هو قول كثيرٍ من العلماء، ونصَّ عليه أحمد، وقال: ما زال الحفَّاظ يحدِّثون بالمعنى " (٢). وأجازوا اختصاره وهو: " رواية بعض الحديث الواحد دون بعض "(٣)، ما لم يكن الجزء المحذوف له تعلق بالمعنى مؤثراً فيه، أو متضمناً لعبادة أوحكم لاعلاقة له بالمذكور من المتن. قال السيوطي: " وجوازه من العارف إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة بتركه "(٤)، مع ملاحظة أن الصحابة

---

(١) تدريب الراوي (٩٨/٢).
(٢) شرح علل الترمذي (٤٢٧/١).
(٣) تدريب الراوي (١/ ٥٣٩).
(٤) المصدر السابق.

والتابعين كانوا على السليقة العربية الأصيلة، ولم تدخل لسانهم العجمة، بالإضافة إلى كونهم شهدوا التنزيل، وعايشوا بيئة النزول وهذا يمنحهم القدرة على التعبير بالمرادف المناسب، فمن كانت هذه حاله لايعدّ اختلاف لفظه اضطراباً في الحديث، أو مغايراً للمعنى المراد من رسول الله – ﷺ –، كما أنه ثبت عَنْ عَائِشَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ – ﷺ –: "كَانَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا لَوْ عَدَّهُ الْعَادُّ لَأَحْصَاهُ "وإِنَّ رَسُولَ اللهِ – ﷺ –: " لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ كَسَرْدِكُمْ "(١). والمعنى أنه – ﷺ – كان لا يُسرِعُ في الكلامِ، بل يُخرِجُ الألفاظ بتؤدةٍ، وكان ذلك من أجل أن يفهَمَ كلامَه السامعُ أو يحفظه إن شاء، وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ – ﷺ – قَالَ: " كَانَ رَسُولُ اللهِ – ﷺ – يُعِيدُ الْكَلِمَةَ ثَلَاثًا لِتُعْقَلَ عَنْهُ "(٢).

إن ممارسة المحدثين لعلم الحديث وحفظهم لحديث رسول الله – ﷺ –، وصلتهم القوية به ليلهم ونهارهم، حلهم وترحالهم، أضف إلى ذلك ملكتهم اللغوية والفقهية ومعرفتهم بالألفاظ وماتحيل إليه من معاني، مكّنتهم من تأدية الحديث بمعناه أو مختصراً، حسب نوعية تصنيفاتهم، فنجد بعض الأحاديث الطويلة تورد مختصرة في السنن لأنها مرتبة على الأبواب الفقهية، وقد يكفيهم من الحديث ماينناسب ذلك الباب، بينما نجد الحديث في المسانيد بطوله، فالغاية من التصنيف إيراد حديث الراوي كاملا.

إن (إيلال) يتعنت في إثبات الاضطراب والخلل في تأدية النص النبوي تعنتاً ممجوجاً مخلاً بهذه القاعدة، متبعاً عيباً من أوضح عيوب المنهجية

(١) أخرجه مسلم، كتاب: الزهد، باب: التثبت في الحديث (٢٢٩/٨) (٢٤٩٣).

(٢) أخرجه الترمذي، أبواب: المناقب، باب: في كلام النبي – ﷺ – (٤٤٤/٤) (٢٧٢٣)، وقال: حسن صحيح غريب.

للبحث العلمي وهي الجزم اللامنهجي، كما أنه ينتقد ما ليس نقداً فيقول: (إن رواية الحديث بالمعنى لتفيد بما لا يدع مجالا للشك أن الصحابي يروي فهمه لكلام الرسول وينسبه للرسول)[1]، وقال: (فاختلاف لفظ الحديث بنفس السند أو رواية من طرق مختلفة بنفس اللفظ يدل على أن هذا الكتاب تدخل فيه أكثر من شخص، فلا يمكن أن يورد نفس المؤلف نفس الحديث بنفس اللفظ لكن بأسانيد مختلفة أو يروي نفس الحديث بنفس الإسناد لكن بألفاظ مختلفة) [2].

(١) ص ٥٩.
(٢) ص ٢٦٦.

المطلب الثاني

ليس كل إدراج في المتن علة قادحة

ذهب علماء الحديث إلى أن العلل التي تقع في المتن أو الإسناد ليست كلها موجبة لضعف الحديث أوردّه،

قال ابن حجر: " وأما العلل التي يعلل بها كثير من المحدثين ولا تكون قادحة فكثيرة "[1].

أما (إيلال) فلا يميز بين ماهو قادح وماهو غير قادح في المتن فيقول: (وأخيرا فقد أبى من دس هذه الخرافة أن يختمها إلا بعلة قادحة في الحديث، فباستقراء الحديث نجد أن به إدراج – كلام من الرواة – ليس من أصله، وهناك اضطراب ظاهر شديد فيه، فيقول النص: «وَكَانُواْ أَحْرَصَ شَيءٍ عَلَى الخَيْرِ»، فالمفترض هنا أن يقول الصحابي «وكنا أحرص الناس» ولا يقول «وكانوا»، وهو ما أشار له «ابن حجر» على استحياء في «فتح الباري» ولم يعقب على هذا الإدراج الظاهر إلا بقول هامس)[2].

(إيلال) هنا يتحدث بمصطلحات المحدثين، ولا يميز بينها جهلاً منه وإخلالاً بموضوعية وصدق بحثه، فما ذكره هنا من تغيير الضمير بين "كنا" و "كانوا" وكلاهما عائد على الصحابة، ليس بعلة قادحة، فالعلة القادحة في عرف المحدثين هي كل قدح ظاهر، كفسق في راويه بكذب أو غيره، وغفلة منه ونوع جرح فيه كسوء حفظ. أما العلة الخفية فمنها ما هو قادح:

---

(١) النكت على كتاب: ابن الصلاح لابن حجر (٢٣٥/١).

(٢) في ص١٦٠.

ويدرك بعد جمع طرق الحديث والفحص عنها بالخلاف من راوي الحديث لغيره ممن هو أحفظ وأضبط وأكثر عددا، أو بـــالتفرد بذلك وعدم المتابعة عليه ".

ومنها ما هو غير قادح: لعلة خفية فيه، وقد لا تكون قادحة، ولذلك فيه ما هو حسن، بل وصحيح عند بعض الأئمة، بل رواه مسلم في صحيحه(١).

أما الحديث الذي يدّعي (إيلال) باستقرائه، ويصفه بالاضطراب الشديد لوقوع الإدراج فيه بتغيير الضمير بين الروايات، فهو تهويل ومبالغة غير منطقية من باحث في علم لايمتّ له بصلة لا من قريب ولا من بعيد، فالتعبير عن الذات بضمير الغائب وهو (كانوا) سائغ في اللغة العربية وشواهده كثيرة، كما إن الإدراج نوع من الرواية بالمعنى لأن من أغراضه التفسير والبيان، وهذا ما احتاجه المحدثون عندما تسربت العجمة إلى اللسان العربي مع انتشار الإسلام، وتمازج العرب مع الحضارات المجاورة ما أدّى إلى الحاجة إلى تفسير الغريب، وكان من أحد أشكاله الإدراج.

والأحاديث معناها وحي دون ألفاظها، واللفظ للنبي – ﷺ – فلا إشكال من تبديل لفظ بلفظ يرادفه في الدلالة والمعنى، فلم يقل أحد أن الحروف التي في الصحيحين هي كالقرآن لايزاد فيها ولا ينقص، لكن أولئك الأئمة لديهم من الفقه والديانة أن هذا اللفظ لا يغير المعنى، وقد عبرّوا بضمير الغائب: " كانوا أحرص الناس " تواضعاً من التعبير بضمير المتكلم في وصف أنفسهم بالتقوى.

---

(١) ينظر: فتح المغيث (٢٨٦/١).

هذه الاختلافات من رواة الحديث، وهي اختلافات لا تغير المعنى؛ مثل الاختلاف في ألفاظ حديث: " إنما الأعمال بالنيات ": إلى دنيا – لدنيا / يتزوجها – ينكحها وهكذا أغلب الاختلافات .. أما الاختلافات المؤثرة فيرجح العلماء بينها، ويختارون الرواية الأثبت وفق معايير حديثية دقيقة، إما لموافقة الأكثر عليها أو لإتقان الراوي وعلو منزلته في التثبت.

كما إنه يقلب الدليل على نفسه، فكون ابن حجر تكلم عن هذا الإدراج، فقال: " و" كانوا – أي الصحابة – أحرص شيء على الخير " فيه التفات بلاغي إذ السياق يقتضي أن يقول: و" كنا أحرص شيء على الخير "، ويحتمل أن يكون هذا الكلام مدرجا من كلام بعض رواته وعلى كل حال فهو مسوق للاعتذار عن تخلية سبيله بعد المرة الثالثة حرصاً على تعليم ما ينفع "[1].

إن كلام ابن حجر ليس هامساً كما يدّعي إيلال بل هو لأعظم دليل على موضوعية هذا العلم، ودقة المحدثين في البحث والتفتيش والمعرفة، يقول ابن القيم: " فهذا غير محفوظ، وهو مما انقلب لفظه على بعض الرواة قطعاً كما انقلب على بعضهم: " إن بلالاً يؤذن بليل؛ فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم " فجعلوه " إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال "، وله نظائر من الأحاديث المقلوبة من المتن "[2].

وقد اتخذ المحدثون منهج عرض الحديث على رواية الثقات لبيان القلب والإدراج، وتأليف المؤلفات في ذلك ككتاب: " الفصل للوصل المدرج

(١) فتح الباري لابن حجر (٤٨٩/٤).
(٢) أحكام أهل الذمة (١١٠٦/٢).

في النقل للخطيب البغدادي " دليل على أن المحدثين مستوعبون تماماً من أن الخطأ من الرواة وارد، وأن الثقة قد يهم، ولم ينزههم المحدثون عن ذلك، ولم يمنحوهم القدسية والعصمة، بل جنّدوا أنفسهم لخدمة السنة، ينقبون ويفتشون عنها، ويميزون بين ما هو قادح منها وما هو غير قادح ولا مؤثر في المعنى، ففي أي قانون أو علم من العلوم يردّ الكلام المختصر اختصاراً لا يخلّ بالمعنى، ولا يؤثر عليه إذا صدر من عالم بفنه مثل الطبيب أو المهندس او اللغوي والنحوي، ولا يمكن أن يقال بعدم قبوله بحجة عدم مصداقيته، أو وسم هذا الاختصار بالتحريف والتبديل والعبث.

المطلب الثالث

سلامة المتن من الشذوذ والعلة القادحة شرط لصحته

إن عناية علماء الجرح والتعديل بنقد المتن، وأنه ركن أساسي من أركان العملية النقدية في الحكم على رواة الحديث عندهم، تتجلى من حيث الإجمال في النصوص العامة التي يشير فيها كبار أئمة النقد الحديثي إلى ضرورة النظر في متون الروايات، ويجعلون ذلك من أركان العملية النقدية وأسسها في علم الجرح والتعديل.

ويعدّ كتاب " التمييز " لمسلم مع قصره من أكثر كتب الحديث المتداولة عناية بعلل المتون(١).

يقول الإمام مسلم: " وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ مَنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رِوَايَتُهُ رِوَايَتَهُمْ، أَوْ لَمْ تَكَدْ تُوَافِقُهَا "(٢)، ويقول الحاكم: " فَرُبَّ إِسْنَادٍ يَسْلَمُ مِنَ الْمَجْرُوحِينَ غَيْرُ مُخَرَّجٍ فِي الصَّحِيحِ "(٣).

بينما يقف (إيلال) من هذه القواعد والنصوص التي تكشف عن اهتمام المحدثين بنقد المتون موقف الجاهل المخلّ فيقول: (ثم أن علم الرجال انصب على دراسة رجال الحديث دون النظر إلى المتن ...)(٤) وهو يعني

---

(١) ينظر: نقد المتن الحديثي وأثره في الحكم على الرواة عند علماء الجرح والتعـــديل، (ص١٢).

(٢) مقدمة مسلم (٧/١).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص: ٥٨).

(٤) ص٥٠.

بذلك أن علماء نقد الحديث اعتنوا بنقد الإسناد من حيث ثقة رواته، واتصاله من انقطاعه، دون فحص متون الحديث من حيث شذوذ معناها ونكارتها، ولنا أن نتسائل: ماذا يعني وجود أحاديث حكم عليها المحدثين بالوضع وبالشذوذ والنكارة، وماذا يعني وجود مؤلفات في بيان مختلف الحديث ومشكله؟؟ هل يجد لهذا إجابة؟!

المطلب الرابع
فهم المتن في ضوء قواعد تفسير النص

إن المتن الحديثي يجب أن يفسر في ضوء اللغة ومدلولاتها، والعرف السائد وقت الورود، وسنن التشريع، وأصول الشريعة، ومنظومة النصوص الأخرى الواردة في الموضوع نفسه، وقد كان لفهم الأحاديث النبوية في ضوء القواعد الشرعية أثر في ضبط تأويلات نصوص الحديث، وجعلها متسقة مع غيرها من الأدلة الشرعية، وعناية شراح الحديث بالقواعد الشرعية في شرح الحديث جليّة، يقول الإمام أحمد: «الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ وَالْحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا»(١). قال النووي: " وأجود تفسير الغريب ما جاء مفسرا في رواية " (٢).

ومع ظهور الخلل والانحراف لدى (إيلال) في جميع تحليلاته إلا أننا نرى أن عيب الإخلال بقواعد تفسير النص يكاد يكون العيب المتكرر في بحثه، فبعد أن أورد حديث عبد اللَّهِ بن عُمَرَ- ﷺ - أَنَّ رسول اللَّهِ - ﷺ - قَالَ: " الشُّؤْمُ فِي الْمَرْأَةِ وَالدَّارِ وَالْفَرَسِ " (٣).

اعترض عليه بقوله: (وهل يشبه رسولنا المرأة بالفرس والدار أي بالحيوان وبالجماد ألا ساء ما يحكم به صحيح البخاري في هذا .. المرأة

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢١٢).

(٢) تدريب الراوي (٢/٦٣٧).

(٣) في ص٢٤٠. والحديث أخرجه مسلم في كتاب: السلام، باب: الطيرة والفأل (٤/١٧٤٦) (٢٢٢٥).

والدار والفرس .. أية علاقة ؟) [1].

– لم يفسر إيلال النص في ضوء العرف، فالفرس: تعبير عن وسيلة النقل في ذلك العصر، ويقابلها في زماننا هذا السيارة، وقد يقابلها مستقبلا الطيارة، فليس ورودها محل انتقاص للمرأة، بل المراد أن ما يتحقق السكن به وإليه وعليه قد يقع تأثير سلبي منه.

– ولم يفسره في ضوء سنن التشريع: فالحديث كما يتناول الرجل فيما يقع الشؤم عليه منه كذا تكون المرأة، فلا شك أن المرأة إذا اشترت داراً قد يلابسها سوء وضرر، وكذا لو اقتنت مركوباً، وبالتأكيد إذا تزوجت، وهذا ماعُرف من سنن التشريع فقوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ الخطاب شامل للمرأة مع الرجل.

– ولم يفسره في ضوء أصول التشريع: فقد نهت الشريعة عن الطيرة والتشاؤم، وجعلتها من الشرك، وأمرت بالتفاؤل، عن أبي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ – ﷺ – يَقُولُ: " لَا طِيَرَةَ، وَخَيْرُهَا الْفَأْلُ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا الْفَأْلُ ؟ قَالَ: الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ "[2].

فلا يمكن أن يُقرّ التشاؤم في هذا الحديث وهو منهي عنه مذموم شرعا فهو من الطيرة، وعلى هذا يكون المراد التشاؤم من الضرر المادي الحاصل لمن لابس هذه الأشياء وخالطها، ومنه الضرر الواقع على الزوج من سوء خلق بعض الزوجات، وقد فهم البخاري وأدرك المراد والمعنى المقصود من

---

(١) ص٦٥.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: الطب، باب: لا صفر (١٢٨/٧) (٥٧١٧)، ومسلم، كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة، (٣٠/٧) (٢٢٢٠).

النص، فكانت طريقة إخراجه تشير إلى فهمه السديد، فقد أخرجه في كتاب: النكاح وعنون له في باب: " مَا يُتَّقَى مِنْ شُؤْمِ المَرْأَةِ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ ﴾ [التغابن: ١٤]. وبدأ بحديث الشؤم وختمه بحديث أُسَامَةَ بْنِ زيدٍ – ﷺ – أن رسول الله قَالَ: " مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ ".

شنّ (إيلال) هجمات شرسة على صحيح البخاري لإيراده أحاديث فهم منها انتقاص المرأة وإهانتها، وهذا ليس إلا من القراءة البعيدة عن قواعد فهم النص، وإعمال ما يريده منها وإهمال الأخرى، وعدم ضمه بعضها بعضا ليفهم النص ويجلي الأمر على حقيقته، فالعلاقة ظاهرة بينّة بين المرأة والفرس والدار فهي الأكثر التصاقاً بالرجل بل أحبّها إليه، فالبيت والمرأة هما السكن والطمأنينة له، والفرس هي آلة حركته وانتقاله، فالجامع بينهما الحاجة الماسّة والتأثير القوي على رفاهية العيش ورغده، والجمع بينهما في حكم واحد يعني أن الزواج والشراء مظنّة وقوع الشؤم في الجديد الداخل عليك منهما.

ففي مناقشته لأحاديث المرأة التي أنكرها محاولاً تضمينها انتقاصاً لها، غيّب عن بحثه جميع الأدلة التي تضاد نتائجه من إجلال المرأة وتقديرها أماً وأختاً وبنتاً، ومواقف نبوية كثيرة لم يسبق لها في تاريخ البشرية إعزازاً وتقديراً للمرأة، وفي هذا إخلال كبير بأهم قواعد تفسير النص النبوي في ضوء منظومة النصوص الأخرى "[1].

(١) كما أنه إيلال كرر إخلاله بهذه القاعدة في استدلاله بحديث:" دعوهم أمنا بني أرفدة " و" لعبت الحبشة بحرابهم " على تقسيم المجتمع إلى فئات، ورتب، وتخصصـــات =

= تخدم مصلحة فريق ضد آخر فقال ص ٣٦.: (وها أنتم هؤلاء قد لاحظتم كيف تمت صناعة أحاديث ليتم تقسيم الأدوار بين العرقيات والفئات ..) فإيلال يخلّ بأهم قواعد المحدثين النظر للحديث مع منظومة النصوص الأخرى التي تفسر مبهمه، وتبين مشكله، أو تقيد مطلقه. وكذلك في حين يقرر أن مرويات البخاري هي السبب الرئيس في خروج الدواعش، يقول في ص٢٤ (الأحاديث التي تم الاختلاف فيها اختلافا كبيرا، وتسربت إلى خرافات وطوام، ما زالت أمتنا تدفع ثمنها غاليا إلى يومنا هذا، وما داعش التي نبتت بين ظهرانينا إلا نتاج هاته المرويات المنسوبة لرسول الله زورا وبهتانا)، يناقض نفسه تناقضاً ممجوجاً حين ينتقد مرويات البخاري في خطبة الوداع فيقول ص ٣٧: (يستخلص منه أيضا طاعة الحاكم طاعة عمياء مطلقة ورفض معارضته وعصيانه لأي سبب).

المطلب الخامس

لا تعارض بين الحديث الصحيح والقرآن الكريم

إن عدم مناقضة الحديث الصحيح للقرآن من القواعد المتفق عليها بين العلماء، يقول الشافعي: " فَإِيَّاكَ وَشَاذَّ الْحَدِيثِ، وَعَلَيْكَ بِمَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ مِنْ الْحَدِيثِ، وَمَا يَعْرِفُهُ الْفُقَهَاءُ وَمَا يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، فَقِسْ الْأَشْيَاءَ عَلَى ذَلِكَ؛ فَمَا خَالَفَ الْقُرْآنَ فَلَيْسَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ "[(١)]. وقال الخطيب البغدادي: " وَلَا يُقْبَلُ خَبَرُ الْوَاحِدِ فِي مُنَافَاةِ حُكْمِ الْعَقْلِ وَحُكْمِ الْقُرْآنِ الثَّابِتِ الْمُحْكَمِ، وَالسُّنَّةِ الْمَعْلُومَةِ، وَالْفِعْلِ الْجَارِي مَجْرَى السُّنَّةِ، وَكُلِّ دَلِيلٍ مَقْطُوعٍ بِهِ "[(٢)].

وإذا وقع تعارضٌ ظاهري بين نصين شرعيين فإن للعلماء في دفعه ثلاثة مسالك، يجب اتّباعها حسب الترتيب الآتي: الجمع: فأول ما يجب على المجتهد أنْ يُحاول الجمع بين النصين المتعارضين بقدر الإمكان، ولا يجوز له إعمال أحد النصين وترك الآخر؛ إلا إذا تعذر الجمع، أو ثبت أنَّ أحدهما ناسخ والآخر منسوخ، أو ثبت أنَّ في أحدهما علة توجب رده وعدم قبوله. قال الشافعي: «لا يُنسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجهٌ يمضيان معاً»[(٣)]. وقال: «وكلما احتمل حديثان أنْ يُستعملا معاً استعملا معاً، ولم يُعطِّلْ واحدٌ منهما الآخر»[(٤)]. وقال الخطابي: «وسبيل الحديثين إذا اختلفا

---

(١) الأم للشافعي (٣٥٨/٧).
(٢) الكفاية في علم الرواية (ص: ٤٣٢).
(٣) الرسالة، للشافعي (ص: ٣٤٢).
(٤) اختلاف الحديث (ص: ٤٨٧).

في الظاهر وأمكن التوفيق بينهما وترتيب أحدهما على الآخر أنْ لا يُحملا على المنافاة ولا يُضرب بعضها ببعض، لكن يُستعمل كل واحدٍ منهما في موضعه، وبهذا جرت قضية العلماء» (١).

إلا أن (إيلال) لم يراع تلك القاعدة فيقول: (لكن المرويات الغريبة والقادحة في صدقية القرآن لا مجال لمناقشتها من طرف هؤلاء مع كامل الأسف ويمكننا أن نأتي بعشرات بل مئات الأحاديث التي تعارض القرآن جملة وتفصيلا وتسيء إلى مقام الألوهية...)(٢). (ماهذه القدسية للصحيحين حتى نقبل أحاديث سياقها يخالف القرآن هذا غير مقبول عقلا ؟) (أن فقه هؤلاء وفهمهم لا علاقة له بالقرآن، وأن دينهم لا يأخذونه إلا من روايات تاريخية لا قدسية لها حتى صدق فيهم قول الله تعالى: ﴿ وَقَالَ الرَّسُولُ يَارَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا ﴾ [الفرقان: ٣٠]) (٣).

(١) معالم السنن للخطابي (٦٨/١).
(٢) ص٢٩.
(٣) ص٤٣.

المطلب السادس

الإخلال بمقصد البخاري وصنعته الحديثية في التأليف

من المعلوم أن لكل مصنف تأصيلاً علمياً، ومقصداً وطريقة في تأليفه، وقد كان للبخاري مقصد من تأليفه، وصنعة حديثيه انتهجها، وطريقة علمية سلكها، استنبطها شراح الحديث ونقادهم ممن عكفوا على دراسة منهج كتابه والكشف عن غامضه وأحكامه. إلا أن (إيلال) لم يراع ذلك، لجهله، ولأنه – كما يبدو من عباراته السافرة – قصد التشويه والطعن لا الوصول إلى الحق، فأخلّ بهذه الجوانب المحتفة والمتعلقه بصحيح البخاري، ويتبين ذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: التأصيل العلمي للبخاري قبل تأليف الصحيح

يتصور (إيلال) وهو يشمّر ساعديه في عمليات تشكيك العامة، وزلزلة يقينهم بصحة كتاب البخاري أن الصحيح هو أول كتاب خطّه البخاري دون سابق علم، ودراسة ودراية بأحوال الرجال فيقول: " ولك أن تتصور الكم الهائل من الأحاديث "السبعون ألفا" التي كان يحفظها البخاري بتراجمها وأسانيدها وما قيل في رجال هذه الأحاديث فردا فردا، من جرح أو تعديل، ودرجة كل حديث من حيث الصحة أو الضعف، إلى غير ذلك مما يرتبط بها وهو ما يزال صبيا في سن اللعب، فعلى هذا يجب أن يكون البخاري قد بدأ حفظ الاحاديث قبل أن يولد، حتى لو لم نأخذ بعين الاعتبار سنوات تعلمه اللغة و"علومها "، والفقه و"علومه، والحديث و"علومه، ولم نأخذ بالاعتبار سنوات رضاعه، ثم تعلمه الحبو فالمشي فالهرولة، ثم سنوات تعلمه النطق فالكلام، ثم سنوات لعبه مع الاطفال، فبالرغم من عدم أخذنا في الاعتبار

بكل هذا، فإن مسألة حفظ البخاري ستبقى خرافة كخرافات أخرى نقلت الينا بدون تمحيص من ناقليها عبر كتب التراث المليئة بهذا الخبل "التاريخي)[1].

ويقول مستنكراً تمكن البخاري العلمي: (وواضح من تفاخر البخاري أنه إما كاذب، أو اختار الأحاديث التي على هواه، لأن ست عشرة سنة لا تكفي لكي يبحث أي بحث علمي في ٦٠٠٠٠٠ حديث أي حوالي خمس دقائق في الحديث وهو وقت أقل مما يأخذه سلق البيض حتى في زمن المعلومات المعاصر فما بالك في زمن كان فيه السفر يأخذ شهورا على ظهر النوق) [2].

أي تفاخر هذا الذي يَسِمُ به البخاري، وأي عبارة قالها البخاري فيها استشراف لهذا الاتهام الخطير في خلق البخاري، ولم يعلم (إيلال) أن البخاري كان جبلاً شامخاً في الحفظ، عبقرياً نابغة، أفنى عمره في حفظ السنة ودراستها، ومعرفة الرجال والعلل، فقد انتهى من تأليف كتاب ضخم في علم الرجال وإثبات السماع أسماه: " التاريخ الكبير "، ثم شرع في تأليف الصحيح منتهياً من عمليات الجرح والتعديل وصيغ الأداء للرواة الذين انتقى أحاديثهم. قال البخاري: " لما طعنتُ في ثماني عشرة جعلتُ أصنِّفُ كتاب قضايا الصحابة والتابعين، ثم صنفت التاريخ في المدينة عند قبر النبي – ﷺ –، وكنت أكتبه في الليالي المقمرة، وقلّ اسمٌ في التاريخ إلا

(١) في ص٩٩. قلت: ما الخبل إلا من قرأ في كتب المحدثين ولم يتملكه الإعجاب من الدقة التي لم يعهدها تاريخ في علوم البشرية في فحص وتمحيص الأخبار وتنقيتها من المدرج والمزيد والشاذ والمنكر.

(٢) في ص١٢٦.

وله عندي قصة، إلا أني كرهت أن يطول الكتاب "[١].

الفرع الثاني: مقصد البخاري من تأليفه

لقد جهل (إيلال) أن البخاري له مقصدان من تأليف الصحيح.

أولها: الانتقاء مما دوّنه المحدثون في كتبهم، يقول البخاري: وما تركت من الصحاح أكثر "[٢] انتقاء الأصح من أحاديث الرواة المخرج لهم، ولذا فلا يقال: لماذا أعرض البخاري عن الأحاديث التي أخرجها مسلم أو غيره مما ثبتت صحته عند العلماء ؟ كما هي مقولة (إيلال): (فالإمام مسلم في صحيحه لم يكتف بما قاله البخاري أستاذه، ولم يأخذ بكل أحاديثه، ولم يترك ما تركه البخاري من أحاديث ...)[٣]. فمن قال ذلك فهو جاهل بمقصد البخاري من تأليفه.

ثانيها: استنباط الأحكام الفقهية: قصد البخاري أن يضمّن كتابه أحكامه الفقهية، قال ابن حجر: " ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها "[٤]. وعليه فإذا ثبت عنده حكم في باب معين ليس فيه حديث موافق لشرطه الانتقائي يورده معلقاً لإثبات الحكم الفقهي، وعليه فلا يُحاكم البخاري بالأحاديث التي أوردها بلاغاً، أو معلقة، أو مرسلة، حيث لا توافق شرط كتابه.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/٤٠٠) سيرة الإمام البخاري وعبقريته وقوة حفظه لا يمكن اختزالها في الرد على إيلال، فقد تواترت واستفاضت واشتهرت بين المسلمين.

(٢) تدريب الراوي (١/٩٩).

(٣) ص٥٠.

(٤) هدي الساري (ص: ٨).

وقد استشكل (إيلال) أحاديث أوردها البخاري في صحيحه وهي ليست على شرطه، وجعلها حجة للطعن في صحيح البخاري، فقال (إيلال): " من بلاغات صحيح البخاري في أول كتاب فيه يتهم الرسول بمحاولة الانتحار حاشاة – ﷺ – "[1] وهذا جهل منه بشرط البخاري في صحيحه، أن الصحيح هو ما أورده مسنداً عن رسول الله – ﷺ –، وقد نص عليه في عنوانه: " الجامع المسند "، فالحديث من مراسيل الزهري: فالحديث في الصحيح سنده: قَالَ الزُّهْرِيُّ فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ – رضي الله عنها – أَنَّهَا قَالَتْ: ... وَفَتَرَ الْوَحْيُ فَتْرَةً حَتَّى حَزِنَ النَّبِيُّ – ﷺ – فِيمَا بَلَغَنَا حُزْنًا غَدَا مِنْهُ مِرَارًا كَيْ يَتَرَدَّى مِنْ رُءُوسِ شَوَاهِقِ الْجِبَالِ، فَكُلَّمَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ، لِكَيْ يُلْقِيَ مِنْهُ نَفْسَهُ تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا، فَيَسْكُنُ لِذَلِكَ جَأْشُهُ، وَتَقِرُّ نَفْسُهُ، فَيَرْجِعُ؛ .. "[2]. ولم يعتدّ علماء الحديث بمراسيل الزهري. قال يحيى بن معين: " مراسيل الزهري ليست بشيء "[3]، فالحديث ليس على شرط البخاري. ويضاف إلى ذلك أن الحديث قبل تبليغ رسول الله – ﷺ – بالرسالة، وهي حكاية عما اختلج مشاعره من الخوف والرعب الذي أثقل صدره حتى أنه من ثقلها يريد الخلاص لا إرادة حقيقية بالانتحار.

---

(١) ص٦٨.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: التعبير، باب: أول مابدئ به رسول الله – ﷺ – (٢٩/٩) (٦٩٨٢).

(٣) شرح علل الترمذي (٥٤١/١).

الفرع الثالث: استخارة البخاري وصلاته قبل إدخال الحديث في صحيحه

ينتقد (إيلال) قصة اغتسال البخاري قبل كتابة أي حديث فيقول: (ثم نعود إلى قصة اغتسال البخاري وقيامه للصلاة ركعتين قبل كتابة أي حديث لنقوم بلغة الأرقام للتأكد من مدى صدق الرواية التاريخية فإذا جعلنا معدل الاستجابة الإلهية لا استخارة الشيخ البخاري هي يوم واحد فسيحتاج أيضا الى ستمائة ألف يوم .. ولنعتبر انه استخار ٧٣٠٠ مرة إذا كان استخار على شيء سيدونه حتما في الكتاب فما معنى استخارته وهو قد قرر سلفا .. ومعدل الاستجابة يوم واحد فسيحتاج إلى أزيد من عشرين سنة لا ست عشرة سنة)[1]. ولا محل للانتقاد والاستغراب من هذا لو علم (إيلال) أن قول البخاري (صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام ...) يعني به

---

(١) ص١٢٨. في حين يتهم الكاتب ابن حجر وغيره بالتبرير التعسفي فيقول ص١١٠: (ولإضفاء بعد قدسي روحاني أيضا على هذا الكتاب تم صياغة هذه الروايات التي تؤكد أن محمد بن إسماعيل البخاري لم يكن يكتب أي حديث أو ينتخب أي حديث من أحاديث الصحيح، من أصل أزيد من نصف مليون حديث، إلا بعد أن يغتسل ويستخير الله في صلاته ركعتين، ولكم أن تتخيلوا كم من مرة قام البخاري بصلاة الاستخارة، ليكون الجواب هو ٦٠٠ ألف مرة، أي مليون ومائتي ألف ركعة خلال ست عشرة سنة.وأن تأليف صحيح البخاري أيضا بدأ أو تم في المسجد الحرام على ما هنالك من تناقضات في هذا الشأن وتضارب، رغم محاولة ابن حجر العسقلاني تبريرها تبريرا تعسفيا، فالرواية التي تقول أنه استغرق في تأليف الصحيح وجمعه ست عشرة سنة تتناقض شكلا ومضمونا مع الرواية التي تؤكد أنه ألفه وهو مجاور لمكة، حيث لم يثبت تاريخيا عنه أنه مكث كل هذه المدة بمكة، لكن مقدسي الأساطير يجدون حلولا عجائبية لمثل هذه التناقضات).

التبويب والترتيب وليس الجمع والكتابة الذي يستغرق الزمن الطويل، وأن الاستخارة كانت على الأحاديث التي ثبتت صحتها عنده بأن يدخلها في كتابه وعددها بدون تكرار على ماحرّره ابن حجر(٢٧٦١) حديثاً بما فيها المعلقات التي لم يصلها ابن حجر في موضع آخر.

الفرع الرابع: صناعة البخاري الحديثية

للبخاري صنعة ومنهجية تميز بها كتابه، وله طريقة فريدة في إخراج الحديث، وهو أشدّ حذقاً ودراية فيما يأتي ويذرْ من الطبيب في درايته بجراحته، أدرك تفاصيلها من سبر كتابه، وغاص في أعماقه، ومن تأمّل مخارج الأحاديث في الصحيح يجد أنه على انتظام تام في كتابة حديث رسول الله – ﷺ – على أقرب وجه، وعليه فمن تكلّم فيه صحيحه دون علم بطريقته فقد خالف الجادّة، وتعدّى قواعد البحث العلمي، ومن طريقة البخاري في إيراد الأحاديث، والتي أخلّ (إيلال) باعتبارها:

أن صحة الإسناد للراوي لا تعني صحة المروي، وأن فقهه في إيراد الحديث يفهم من تبويباته:

أورد (إيلال) حديث ابن مسعود في حك المعوذتين من المصحف، وجعلها مطعناً في إيراد البخاري أحاديث تخالف القرآن– على حد زعمه –، يقول: (حديث في صحيح البخاري أتحدى أن يفهمه أيا كان أو يستطيع شرحه اعتمادا على نصه فقط حتى أبلغ الناس: " عن زر قال سألت أبي بن كعب قلت: يا أبا المنذر إن أخاك ابن مسعود يقول: كذا وكذا فقال: إني سألت رسول الله – ﷺ – فقال لي: قيل لي: فقلت: قال: فنحن نقول كما

قال رسول الله – ﷺ – " [1].

أهل الحديث يفهمون مالم يتمكن (إيلال) من فهمه، ويعلمون أن صحة الإسناد لا تعني صحة المروي، فالبخاري أخرج هذا الأثر على سبيل الحكاية، لا على سبيل الاحتجاج بكلام ابن مسعود بل الاحتجاج بكلام أبيّ، ودليل ذلك يتبين من طريقته في إخراجه: فالحديث يرويه ابن عيينه، رواه عنه الشافعي، وأحمد، والحميدي بلفظ صريح: عن سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدَةَ، وَعَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، قَالَ: قُلْتُ لِأُبَيٍّ: إِنَّ أَخَاكَ يَحُكُّهُمَا مِنَ الْمُصْحَفِ، – قِيلَ لِسُفْيَانَ: ابْنِ مَسْعُودٍ؟ فَلَمْ يُنْكِرْ – قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ – ﷺ –، فَقَالَ: "قِيلَ لِي، فَقُلْتُ:" فَنَحْنُ نَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ – ﷺ –. قَالَ سُفْيَانُ: يَحُكُّهُمَا: الْمُعَوِّذَتَيْنِ، وَلَيْسَا فِي مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ " كَانَ يَرَى رَسُولَ اللهِ – ﷺ – يُعَوِّذُ بِهِمَا الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ، وَلَمْ يَسْمَعْهُ يَقْرَؤُهُمَا فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ"، فَظَنَّ أَنَّهُمَا عُوذَتَانِ، وَأَصَرَّ عَلَى ظَنِّهِ، وَتَحَقَّقَ الْبَاقُونَ كَوْنَهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ، فَأَوْدَعُوهُمَا إِيَّاهُ [2].

والبخاري أخرج الرواية المبهمة التي يرويها شيخه ابن المديني، عن ابن عيينة، عن عَاصِمٌ، عَنْ زِرٍّ، قَالَ: سَأَلْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ قُلْتُ: يَا أَبَا الْمُنْذِرِ! إِنَّ أَخَاكَ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ أُبَيٌّ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ – ﷺ – فَقَالَ لِي: " قِيلَ لِي فَقُلْتُ "، قَالَ: فَنَحْنُ نَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ

(١) في ص ٦٩.

(٢) أخرجه الحميدي (٣٦٧/١) (٣٧٨)، أحمد (١١٨/٣٥) (٨٧)، والشافعي في (السنن المأثورة) (ص: ١٦٨).

- ﷺ -[1]، وأعرض عن رواية شيوخه أحمد، والحميدي، عن ابن عيينة الصريحة، وهو انتقاء محكم أراده البخاري ليُفهم استنكاره واستعظامه لخطأ ابن مسعود،" الَّذِي كنى عَنهُ من قَول ابْن مَسْعُود كَأَنَّهُ الْإِشَارَة إِلَى أَنه كَانَ لَا يثبتها فِي مصحفه وَلَا يَرَاهَا من الْقُرْآن. وَقَوله:" قيل لي فَقلت" دَلِيل على أَنَّهَا من الْوَحْي، وَقد كَانَ الْأَمر فِي زمن ابْن مَسْعُود مُحْتملاً للتأويلات، فَأَما الْآن فانعقد الْإِجْمَاع[2] قال ابن حجر: "هَكَذَا وَقَعَ هَذَا اللَّفْظ مُبْهَمًا، وَكَأَنَّ بَعْض الرُّوَاة أَبْهَمَهُ اِسْتِعْظَامًا لَهُ..وَكَأَنَّ سُفْيَانَ كَانَ تَارَةً يُصَرِّحُ بِذَلِكَ، وَتَارَةً يُبْهِمُهُ ".[3] والبخاري لم يتفرد برواية هذا الأثر، فقد رواه أصحاب المصنفات قبله وبعده، كما أنه يستفاد من تبويبات البخاري فقهه في الحديث، فهو يثبت أنها من القرآن بإيراد الحديث في كتاب التفسير باب سورة قل أعوذ برب الناس، قل أعوذ برب الفلق.

غياب هذه المنهجية والصناعة العلمية أثناء قراءة صحيح البخاري أوقعت (إيلال) في إشكالات قوية في الفهم، ومثيل هذا الإشكال عند (إيلال) ما أورده في حديث ميمون بن مهران فقال: (ومن المضحكات ما ورد في صحيح البخاري من أن قردة زنت فرجمها قردة ورجمها التابعي عمرو ابن ميمون معهم) [4].

الحديث فيه نقل لحكاية شاهدها عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: «رَأَيْتُ فِي

.....

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٦٧).

(٣) فتح الباري (٨/ ٧٤٢).

(٤) ص:٦٧.

الجَاهِلِيَّةِ قِرْدَةً اجْتَمَعَ عَلَيْهَا قِرَدَةٌ، قَدْ زَنَتْ، فَرَجَمُوهَا، فَرَجَمْتُهَا مَعَهُمْ»[1]، وصحت نسبتها إلى راويها، والبخاري أورد هذا الأثر في باب القسامة في الجاهلية، لبيان أن عمرو بن ميمون قد أدرك الجاهلية وهو من كبار التابعين المخضرمين، ولم يبال بظنه في القردة، وهي الصورة التي ظنها الراوي فحكاها.

فما أورده (إيلال) ظناً منه أنه المفتش والمقمش في صحيح البخاري، والذي توصل لشيء لم ينتبه له العلماء قد حرّر العلماء القول في هذا الأثر، قال ابن قتيبة: " ولعل الشيخ عرف أنها زَنَتْ بوجه من الدلائل لا نعلمه، فإن القرود أزنى البهائم، والعرب تضرب بها المثل، فتقول: أزنا من قرد. ولولا أن الزنا منه معروف، ما ضربت به المثل، وليس شيء أشبه بالإنسان في الزواج والغيرة منه "[2]. وقال ابن حجر: " إنه لا يلزم من كون صورة الواقعة صورة الزنا الواقعة والرجم أن يكون ذلك زنا حقيقة ولا حدًّا، وإن أطلق ذلك عليه لشبهه به، فلا يستلزم ذلك إيقاع التكليف على الحيوان "[3]. فخلاصة ما قاله الشراح في هذا: أن المراد أنه شاهد ما صورته زنا ورجم؛ فقد ذكروا أنها كانت نائمة إلى جانب قرد، فجاء آخر فغمزها فذهبت معه حتى واقعها ثم رجعت، توهم أنها ما زالت إلى جنبه، وهذا ربما يحصل بدافع الغريزة وإلا فالحيوان ليس مكلفا، ولا يسمى فعله بما يسمى به فعل المكلفين من بني آدم.

---

(١) أخرجه البخاري (٥/٤٤).
(٢) تأويل مختلف الحديث (ص ٣٧٢ – ٣٧٣).
(٣) ينظر: فتح الباري (٧/١٦٠ – ١٦١).

الفرع الخامس: كتابة البخاري لصحيحه في نسخة خاصة به

مما لا شك فيه أن الإمام البخاري قد كتب صحيحه في نسخة خاصة به، ويدل على ذلك:

- قول البخاري: " صنفت جميع كتبي ثلاث مرات"(١)، وكون الإمام يصنف كتبه ثلاث مرات، فإنه يقتضي لزوماً وجود نسخة خطية خاصة به من كتابه الصحيح. وهذا دليل على كمال احتياط الإمام البخاري، ومبالغته في التوقي، وحرصه على التمام، فقد كان يعيد النظر والتأمل في كل كتاب يضعه، ويتعاهده بالتهذيب والتعديل، حتى يخرجه في الصورة المضيئة، ولا شك أن الإمام البخاري لم يخرج كتابه الصحيح للناس ويسمعه منه الجمع الغفير إلا بعد أن انتهى من جمعه وتنقيحه وترتيبه "(٢).

- تبييضه لمسودة كتابه الصحيح، حيث روي أن البخاري حول تراجم جامعه بين قبر النبي - ﷺ - ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمه ركعتين (٣)، وحمل ابن حجر ذلك على أنه حوله من المسودة إلى المبيضة (٤).

- أن الفربري قد وقف على أصل البخاري واطلّع عليه، وقد نص على ذلك غير واحد من العلم، فقد قال أبو إسحاق المستملي: " انتسخت كتاب البخاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفربري "(٥).

---

(١) سير أعلام النبلاء (٤٠٣/١٢)، هدي الساري (ص: ٤٨٧).

(٢) إعلاء البخاري (ص: ٥٣).

(٣) أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري عن مشايخه (ص: ٥١).

(٤) هدي الساري (ص: ٤٨٩).

(٥) التعديل والتجريح، للباجي (٣١٠/١).

إلا إن (إيلال) يحاول جاهداً القدح في الصحيح من خلال نقل أقوال نقاد الحديث في تمييز الفروق بين الروايات، وينسب ذلك إلى أنه إدخال وإضافة من التلامذة، فيقول: (ولتزكية كلامنا وتأكيده، ننقل لكم ما قاله أبو الوليد الباجي: ... ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم انتسخوا من أصل واحد! وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما، فأضافه إليه، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث) [١]. ثم يقرر بصيغة الجزم والقطع بإدخال التلامذة على حديث البخاري فيقول: (ومع هذا كله يجب أن نسجل للقارئ الكريم والقارئة الكريمة، أن ما تحدث عنه هؤلاء التلاميذ وتلاميذ التلاميذ من النسخ التي انتسخوها، وأضافوا إليها ما أضافوا، وتصرفوا فيها حيث تصرفوا، حتى هذه النسخ فهي غير موجودة بين أيدينا الآن، .. وأكدنا أن أقدم نسخة لصحيح البخاري توجد على مسافة أزيد من مائتي عام على وفاة البخاري، وهي نسخة لا تحمل اسم من نسخها ولا ما يدل عليه)[٢]. (هذه الشهادة للمستملي ... تؤكّد لنا بما لا يدع مجالا للشك على أن التلاميذ تدخلوا في الكتاب وبدّلوا فيه وغيّروا، بعدما قدروا أنه لم يتم بعد، لكن الشيوخ يبحثون عن تبريرات غريبة لتفسير هذا الكلام الجليّ الواضح البين، والذي بمقتضاه يمكن أن نفهم أن صحيح البخاري الذي بين أيدينا الآن: .. البخاري مات قبل أن يبيّض كتابه .. صحيح البخاري لم يتم ... وجود تراجم في صحيح البخاري لم يثبت بعدها

(١) ص ٢٥٨.
(٢) ص ٢٦٠.

شيء ... وجود أحاديث في صحيح البخاري لم يترجم لها .. أضاف التلاميذ بعض التراجم التي لم يثبت بعدها شيء الى الأحاديث التي لم يترجم لها)[1].

ولقد استند في هذه الشبهه على ما نقله ابن حجر في فتح الباري عن المستملي قال: " انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيت فيه أشياء لم تتم، وأشياء مبيضة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض "[2].

والعجيب في تشكيك (إيلال) غير المبرر، أنه يقرأ النصوص ولا يأخذ منها دلالة ظاهرها، بل يستنطقها بما يريد، فالنص واضح في أن البخاري ترك كتابة بعض التراجم، وترجم أبواباً لم يضع تحتها أحاديث، لأنه لم يجد فيها شيئا على شرطه، ولا ضير في ذلك، فلازالت هذه التراجم لم يثبت فيها حديث واحد، وكم من مصنف خدم كتابه بتبويب أحاديثه، فالنووي هو من قام بتبويب صحيح مسلم، فأين وجه التشكيك من هذه العبارة، وأين دليل الإدخال على أحاديث البخاري من تلامذته؟

ثم يتعدى (إيلال) مرحلة التشكيك إلى الجزم والتأكيد مخلا بقواعد البحث العلمي فيقول: (من خلال هذا الكلام نتأكد أن صحيح البخاري الذي بين أيدينا الآن ليس هو صحيح البخاري الذي ألفه محمد بن إسماعيل البخاري – على الأقل – فقد تدخل التلاميذ وتلاميذ التلاميذ في الكتاب بالزيادة والنقصان والإضافة) ويقول: (أقدم مخطوطة لصحيح البخاري في

(١) ص٢٥٨.

(٢) فتح الباري (٨/١).

العالم تختلف عن باقي المخطوطات الصحيح فأي المخطوطات نصدق على أساس هي من ألّف محمد بن إسماعيل البخاري) [١]

وكلامه هذا منقوض بدليل:

- أن الإمام البخاري حدّث بكتابه الصحيح في البلدان مراراً وسمعه منه أمم وخلائق، وهو قد حدث به مبوباً مرتبا ولا يمكن أن يتركه لاجتهاد النساخ[٢]**. قال ابن حجر: " وأن نسخة الأصل من البخاريّ كانت عند الفربري، وكانت فيها إلحاقات وحزارات، فوضع بعض من نسخ الكتاب، وضم بعضه على بعض تلك إلَّا لحاجة أن في المكان الذي يظن أنّه صواب، فمن ثمّ نشأ اختلاف بين الشيوخ الثّلاثة الذين سمع منهم أبو ذر وحدّثوه بالكتاب معترفين عن الفربري" [٣]. فمع كثرة الرواة عنه، وتعدد نسخه الخطية، إلا أنها اتفقت على مضمون الصحيح، وترتيبه، ولم تخالف في ذلك إلا في مواضع قليلة جدا، لا تؤثر على أصل الكتاب ووضعه، مثل تقديم بعض الأحاديث أو تأخيرها** [٤]**. قال القسطلاني: " وهذا الذي قاله الباجي فيه نظر من حيث أن الكتاب قرىء على مؤلفه، ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتبًا مبوّبًا، فالعبرة بالرواية لا بالمسودّة التي ذكر صفتها "**[٥]**.**

- أن الإمام البخاري حدّث بكتابه الصحيح في البلدان مراراً، وسمعه

---

(١) ص٢٤٨.

(٢) ينظر: الإمام البخاري لعبد الستار الشيخ (ص: ٣٧٥).

(٣) انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري (٣٦٨/٢).

(٤) إعلاء البخاري (ص ٦٢).

(٥) إرشاد الساري (٢٤/١).

منه أمم وخلائق، وهو قد حدّث به مبوباً مرتباً، ولا يمكن أن يتركه لاجتهاد النساخ [١].

– أن الإمام البخاري لما خرج من نيسابور، وتوجّه إلى بخارى، بعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي والي بخارى إلى الإمام البخارى: " أن احمل إليّ كتاب الجامع والتاريخ وغيرهما لأسمع منك " [٢]، فكون والي بخارى يطلب من الإمام البخاري أن يُسمعه كتاب الجامع؛ دليل على أن الإمام فرغ من تأليفه وتصنيفه، حتى اشتهر أمر الصحيح بين الأمراء والعامة [٣].

– لم يذكر أحد من العلماء أن رواة الصحيح هم من قاموا بترتيبه، وإلا لما اتفقوا على ترتيب واحد، ولوقع بينهم اختلاف في نسخهم للكتاب[٤]، فالبخاري بيض كتابه ونقحه وأنه بلغ الغاية في العناية به.

– أن هذه المواضع المشكلة ليس فيها ما يختص بالحديث وعلله، أو بضعف الرواة والكلام فيهم، بل هي تتعلق بتراجم الأبواب، وبتقديم وتأخير بعض الأحاديث، فمثل هذه المواضع لا تنقص شيئا من قيمة الصحيح العلمية، ولا تحط من قدره[٥]. أن هذه المواضع المشكلة قليلة جداً، قال ابن حجر: " وهذه قاعدة حسنة يُفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جدا " [٦].

---

(١) ينظر: هدي الساري (ص ٤٨٩).
(٢) تاريخ بغداد (٢/٣٥٥-٣٥٦).
(٣) إعلاء البخاري (ص ٥٥).
(٤) ينظر: الإمام البخاري لعبد الستار الشيخ (ص:٢٦٠-٣٧٦٣٧٥).
(٥) ينظر: الأنوار الكاشفة، ضمن آثار الشيخ المعلمي (١٢-٣٥٥).
(٦) هدي الساري (ص: ٨).

الفرع السادس: اجتياز صحيح البخاري لقواعد النقد الحديثي من أهل التخصص

يعترض (إيلال) على عدم قبول العلماء لنقده ونقد من هم على شاكلته في المقصد والمنهج لصحيح البخاري، في حين يقبلون نقد علماء الحديث أمثال الدارقطني فيقول: (إذن لم يقف الأمر عند هاته المسألة بل تعداها الى أن العديد من الشيوخ والأعلام، والذين يشهد لهم بعلو الكعب في" علم" الحديث، وخبرة لا تضاهى بنقد الرجال، قد وصل بهم الأمر إلى تضعيف أحاديث وردت في الصحيحين، ولم يجرؤ أحد من المتقدمين ولا المتأخرين على تكفيرهم أو تفسيقهم، أو وصفهم ووسمهم بالزيغ والضلال، لكننا وبعد هذا الكتاب سنجد العديد من الشيوخ وأتباعهم ممن سيصفنا بأقذع النعوت، وأقبح الأوصاف) [1].

أي خلل يقع فيه (إيلال) حين يقارن ملكته العلمية النقدية الحديثية بأئمة المحدثين وجهابذتهم، ويطالب بالوقوف معهم على قدم وساق، يجهل (إيلال) البون الشاسع بينه وبين المنتقدين من المحدثين ممن يملكون آلة هذا العلم وأدواته، فانتقاد واعتراض ابن حزم، والدارقطني، وأبو العالية الغساني اعتراض علماء، فتّشوا عن دقائق أحوال الرواة حتى اليوم الذي توفي فيه الراوي، أو رحل فيه، وعلموا أثر ذلك في ثبوت الاتصال أو الانقطاع، وبالتالي قبول الحديث وردّه، فانتقادهم انتقاد العالم الممارس لهذا الفن كالأطباء، والصيارفة، أخضعوا صحيح البخاري لفحص شامل عبر التفتيش ومقارنة المرويات وتطبيق قواعد النقد الحديثي.

---

(١) ص١٣٤.

كما أن (إيلال) يخلّ بالنظر في نوعية انتقادات العلماء لصحيح البخاري فيقول: (ومن الكتب التراثية التي لقيت انتقادا كبيرا منذ تأليفها كتاب: " الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله - ﷺ - وسننه وأيامه " الشهير بالجامع الصحيح أو صحيح البخاري، حيث أنجزت العديد من الدراسات والبحوث والتحقيقات التي تناولت هذا الكتاب بالانتقاد، لإبراز الأحاديث والآثار الواردة فيه، سيما الأحاديث المناقضة للعقل والعلم والقرآن، والأحاديث المنحولة والمأخوذة من الاسرائيليات، وغيرها من البحوث التي صار معها " صحيح البخاري " من أكثر الكتب إثارة للجدل على مرّ التاريخ الإسلامي "[1].

يبالغ الكاتب في الجزم بما لا حقيقة له، حتى يصل بذلك إلى تشكيك

---

(١) ص٨. ويقول متابعا: (ورغم الحملة القوية التي واجهها صحيح البخاري من حيث انتقاد مضامين الأحاديث الواردة فيه، ومن حيث انتقاد بعض رجاله الذين روى عنهم مؤلف الكتاب أحاديثه، ومن حيث الانتقادات التي وجهت لمحمد بن اسماعيل البخاري نفسه، إلا ان فئة الشيوخ والفقهاء والمحدثين ظلت في مجملها متمسكة بالجامع الصحيح على أساس ان كل ما فيه صحيح، وأنه أصح الكتب بعد كتاب: الله، بل تم حمل سلاح التفسيق والتكفير والزندقة في وجه كل من ينكر أحاديث في هذا الكتاب أو يوجه اليها سهام انتقاداته، حتى لو عارضت متونها كتاب: الله الموحى الى نبيه، فصار لدينا كتاب: فوق النقد، وفوق العلم، وفوق العقل، بل فوق القرآن نفسه لدى معظم الشيوخ مع كامل الأسف). في ص١٣٤.أورد (إيلال) نصوصاً من انتقاد العلماء للصحيحين وختمه بقوله: (لا يمكن أن يكون هناك عاقل يكذب بكل هاته النقول عن شيوخ أعلام من كل العصور، ويستمر تصديق كذبة الإجماع على أن كل ما في صحيح البخاري صحيح).

القاريء في المسلّمات لدى المسلمين عبر التاريخ من أن صحيح البخاري من أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى. فمنذ أن ألّف البخاري والعلماء يثنون ويعلون من قدره، ولم يكن مثاراً للجدل إلا عند أهل الأهواء أما أهل الحديث فهو محل تلقي وقبول(١). يقول النووي: " من أخص ما يرجح به كتاب البخاري اتفاق العلماء على أن البخاري أجلّ من مسلم وأصدق بمعرفة الحديث ودقائقه، وقد انتخب علمه ولخص ما ارتضاه في هذا الكتاب، حتى قال الدارقطني: لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء ".

وينتقد (إيلال) شهادة أهل الاختصاص بصحة كتاب البخاري فيقول: (وسأورد حزمة من الشهادات التي رفعت البخاري والصحيح المنسوب إليه عنان السماء وجعلته وكتابه طودا لا يقاوم)(٢). (ليس كتاب فتح الباري وحده من يمتلئ بمثل هذا التقديس بل هناك كتب كثيرة سارت على نفس النهج في تقديس هذا الرجل)(٣)، ثم أسهب في انتقاد حكاية الاجماع على صحة البخاري ومسلم(٤).

يجهل (إيلال) أن هذه الشهادة لم تمنح لصحيح البخاري اعتباطاً، هي شهادة فخرية بعد اجتيازه محكّات علمية واختبارات عملية، تيّقن معها من قوة مخارجه، وثقة رجاله، وسلامة متونه من الشذوذ والنكارة، أما الانتقادات اليسيرة التي انتقدها علماء عصره ومشائخه المبرّزين في هذا

---

(١) تدريب الراوي (٩٣/١).
(٢) ص٩٠.
(٣) ص٥٧.
(٤) ينظر: ص٨٩.

الفن كانت على أفراد قليلة من كتابه؛ صورة علمية لاختلاف نظر العلماء تبعاً لاختلافهم في دقائق ضوابط القواعد الحديثية التي تم اختبار الحديث في ضوئها، بعد أن عرض كتابه عليهم ليجوّدوه، ويجيزوه.

إلا أن (إيلال) يمضي مستمياً لإقناع القارئ أنها انتقادات تقدح في صحة الكتاب، وهو جاهل بطبيعة هذه الانتقادات ونوعيتها، ولا يملك القدرة على شرح أحدها علمياً.

ولم تكن هذه الانتقادات غائبة عن حملة علم الحديث وعدوله، بل هي مدونه في مصنفاتهم، ويدرسونها لتلامذتهم بتخريجاتها وتبريراتها، فوجود هذه الانتقادات معلومة مع تصحيحهم للكتاب.

كما أن العلماء المنتقدين من المتقدمين أو المتأخرين كالألباني انتقادهم انتقاد المجتهد الذي يملك الآلة والصنعة، والذي يعتقد بأن البخاري هو أصح الكتب بعد كتاب الله. يقول الألباني: " فقط أطلت الكلام على هذا الحديث وراويه دفاعاً عن السنة، ولكن لا يقول متقول أو يقول قائل من جاهل أو حاسد أو مغرض: إن الألباني قد طعن في صحيح البخاري وضعف حديثه، فقد تبين لكل ذي بصيرة أنني لم أحكم عقلي أو رأيي كما يفعل أهل الأهواء قديماً وحديثاً، وإنما تمسكت بما قاله العلماء في هذا الراوي ماتقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف ومصطلحه في رد حديث الضعيف، وبخاصة إذا خالف الثقة. والله أعلم "[1].

وعليه فالبون شاسع بين انتقاد علماء الحديث وانتقاد (إيلال) لصحيح البخاري في:

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٤٦٥/٣).

- **أن انتقاد العلماء للصحيح هو المنهج النقدي المبني على قواعد علمية لبعض المحدثين اختلفوا فيها:**

فهذا النّووي يخالِف الدارقطني في منهجه في النّقد ويناقِشه في جُلّ ما انتقده فيقول: " قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث فطعن في بعضها، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدا مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم فلا تغتر بذلك " [1]، أما انتقاد (إيلال) فهي انتقادات تسفيه فوضوية هجومية مبني على قواعد اعتباطية ومنهج غير علمي، حيث يقول: (بل هناك مشكل في رجال البخاري والذين تم الطعن فيهم حسب قول ابن حجر) [2]، تجاهل إيلال أن ابن حجر في مقدمته بيّن المنهج النقدي الذي بنى عليه البخاري اختياره للرواة، وهو اختيار مقتض لعدالة الراوي عنده وقوة ضبطه وعدم غفلته، ومن ذكر من الرجال بوصف تدليس أو إرسال، وقد سُبرت أحاديثهم ووجد التصريح بالسماع، وكذلك البدعة ففي حال المبتدع تفصيل، والنظر إلى نوع الجرح هل هو جرح معتبر، أم دافعه التحامل بين الأقران، والجارح هل هو ناقد معتبر، أو هو معارض بتوثيق من هو أوثق وأخص بالراوي، وهل إخراج البخاري للراوي في الأصول أم في الشواهد والمتابعات؟ إلى غير ذلك من الضوابط المنهجية.

- **أن انتقاداتهم لا تعدو كونها أفراداً يسيره:**

قال ابن حجر: " وعدة ما اجتمع لنا من ذلك مما في كتاب البخاري وإن

---

(١) هدي الساري (ص ٥٠٥).

(٢) ص٢٦١.

شاركه مسلم في بعضه مائة وعشرة أحاديث منها ما وافقه مسلم على تخريجه، وهو اثنان وثلاثون حديثا، ومنها ما انفرد بتخريجه وهو ثمانية وسبعون حديث "[١] .. " وكونهم ينقدون عدداً قليلا من الحديث يعني تسليمهم بالباقي، وتعليل قطعة من الحديث بمقارنتها بغيرها من الروايات ليس فيه طعن للبخاري، وما ينقله حجه عليه لو كان له فهم صحيح ومقصد صحيح "[٢]. قال الألباني: " فإن حديثاً يخرجه الإمام البخاري في " المسند الصحيح " ليس من السهل الطعن في صحته لمجرد ضعف في إسناده، لاحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضده وتقويه "[٣].

- **أن هذه الانتقادات لا تقدح في أصل موضوع الكتاب:**

قال ابن حجر: " ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى"[٤].

- **أن الأحاديث المنتقدة مستثناة من الإجماع بالقبول:**

قال ابن حجر: " فإن هذه المواضع متنازع في صحتها فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب "[٥].

- **أن انتقاد العلماء انتقاد تعظيم وإجلال للصحيح:**

فقد أدركوا القيمة العظيمة للكتاب وأنه كنز وثروه، فانتقدوه ليجوّدوه ويستدركوا عليه مافاته، فمن انتقد أفرادا من الصحيح قد شهد بصحة

---

(١) هدي الساري (ص: ٣٤٦)

(٢) بيع الوهم، يوسف سمرين (ص٥٠).

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٨٥/٤).

(٤) هدي الساري (ص: ٣٤٦).

(٥) المرجع السابق.

الكتاب وإجلاله له، قال ابن حزم: " أولى الكتب بالتعظيم (صحيحا) البخاري ومسلم " [١]، وقال ابن تيمية: " وليس تحت أديم السماء بعد القرآن كتاب أصح من البخاري "[٢]، قال الألباني: " واعلم أنَّ "صحيح البخاري" مع جلالته وتلقِّي العلماء له بالقَبول كما سبق ذكره في المقدمة؛ فإنه لم يسلم من النقد من بعض العلماء، وإن كان غالبه مجانباً للصواب "[٣].

أما انتقاد (إيلال) فهو انتقاد من لا يحفظ إسناداً، ولا يضبط متناً، ويعجز عن كشف علة، بل إنه كحاطب ليل يقلب التعظيم والإجلال للبخاري ذماً، فيقول مستدلاً ببعض النصوص عن شيخ البخاري قال (ايلال): (المتمعن في قول ابن المديني: "دعوا قوله ما رأى مثل نفسه" يجده ذما صريحا للبخاري واتهامه من شيخه بأنه كان لا يرى إلا نفسه لكن العقول تطمس في مثل هاته المناسبات لترى الذم مدحا على رغم أنف اللغة على رغم أنف العقل) [٤].

(إيلال) اجتزأ النص من سياقه، وهو: " أنه لما بلغ علي بن المديني قول البخاري: "ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني " قال لمن أخبره: " دع قوله؛ ما رأى مثل نفسه "[٥]، فهي مقولة مدح وثناء، وبهذا يتضح أن (إيلال) أبعد مايكون في نقده للموروث الديني عن المنهج النقدي لأهل الحديث.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠٥/١٨).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (ص: ٤٣٧).

(٣) مختصر صحيح الإمام البخاري (٤/٢).

(٤) ص٩٠.

(٥) سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي (١٤٧/١).

خاتمة

وفي ختام هذ البحث نصل إلى النتائج التالية:

١- أن كتاب (إيلال) بعيد جداً عن أصول البحث العلمي وفنون التحقيق والتدقيق، يفتقد الأهلية لنقد كتاب متخصص في أدق العلوم، وينبئ عن جهل مركب بقواعد المحدثين وضوابطهم التي بنوا عليها منهجهم العلمي في الحكم على الحديث.

٢- أخلّ (إيلال) في جميع مقولاته واستدراكاته بقواعد المحدثين في التحقق من ثبوت الحديث الذي من أجله بذلوا أعمارهم لتحقيق نقله بدقة، نقل قائم على الاحتراز، والتوقي والحذر الشديد، يخضع للمقارنة مع مرويات الأصحاب، للتحقق من انتفاء العلة بالتفرد، أو المخالفة والشذوذ، وتتبع أوهام الرواة، والتفتيش عنها، وجرح الرواة بما يقدح في الرواية قليله وكثيرة، دقه وجلّه دون محاباة لقريب ولا صديق.

٣- تظهر الجرأة في كتاب (إيلال) على نقدِ أحاديث البخاري مخلاً بشروط البخاري في صحيحه، ومقصده من تأليفه، وهذا يعد ّاستهانة بالجهد التاريخي العظيم غير المسبوق؛جهد علماء الحديث في رسم منهجية نقد السند والمتن؛ والتي جاءت على غير مثالٍ سابق في الأمم والحضارات السابقة.

٤- جمع (إيلال) في كتابه أكثر من عيب من عيوب المنهجية العلمية الموضوعية في البحث العلمي الرصين، من التناقض، وغياب اللغة العلمية، والجزم اللامنهجي.

٥- يعد كتاب (إيلال) ترديداً لأقوال من سبقه من المستشرقين والطاعنين في السنة النبوية.

ومن التوصيات: ضرورة الاهتمام وتصدي أهل الاختصاص من أهل الحديث لتلك الكتابات المغرضة، ودحضها، والكشف عن عوارها، وتفنيد الشبهات التي يضلل بها الطاعنون عامة الناس، ذباً عن سنة المصطفى وحماية للدين.

المراجع والمصادر

١. أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار المطبوعات الحديثة – جدة، سنة النشر: ١٤٠٩ – ١٩٨٩، الطبعة: ٣.
٢. أحكام أهل الذمة، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، ت: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
٣. اختلاف الحديث، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي المكي، دار المعرفة– بيروت. ١٤١٠هـ/١٩٩٠م
٤. أدب الاملاء والاستملاء، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي، أبو سعد، ت: ماكس فايسفايلر، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ – ١٩٨١.
٥. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن محمد ابن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني المصري، أبو العباس شهاب الدين، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣هـ.
٦. أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح، عبد الله بن عدي الجرجاني أبو أحمد، ت: عامر حسن صبري، الطبعة: ١، سنة النشر: ١٤١٤ – ١٩٩٤.
٧. أصول الجرح والتعديل، وعلم الرجال، نور الدين عتر، دار اليمامة، الطبعة الثاني ٢٠٠٧م.

٨. أصول الفقه المحمدي للمستشرق شاخت، دراسة نقدية، محمود الأعظمي، ترجمة: أد/ عبدالحكيم المطرودي، مكتبة الرشد- الرياض.
٩. إعلاء البخاري، عبد القادر محمد جلال، دار سلف، ط١ - ١٤٣٩-٢٠١٨.
١٠. أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، ت: د/ محمد بن سعد آل سعود، الناشر: جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨ م.
١١. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ت: ناصر العقل، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
١٢. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، عياض بن موسى ابن عياض اليحصبي السبتي، أبو الفضل، ت: أحمد صقر، الناشر: دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م.
١٣. الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح، المؤلف: عبد المحسن بن حمد ابن عبد المحسن العباد البدر، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الثانية - العدد الرابع ١٣٩٠هـ.
١٤. الإمام البخاري، أعلام المسلمين، عبد الستار الشيخ، دار القلم - دمشق، سوريا.

١٥.الإمام الشافعي؛ محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله، ت: رفعت فوزي عبد المطلب، الناشر: دار الوفاء، سنة النشر: ١٤٢٢ – ٢٠٠١.
١٦.انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت:حمدي بن السلفي – صبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
١٧.الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، المعلمي؛ عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي، آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي، ت: محمد عزيز شمس – عثمان بن معلم شيخ محمود، مجمع الفقه الإسلامي – جدة. سنة النشر: ١٤٣٤.
١٨.الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير، أحمد محمد شاكر، إشراف: د/ علي محمد ونيس، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ.
١٩.بيع الوهم، يوسف سمرين، ٢٠١٧م.
٢٠.تاريخ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت ٨٠٨هـ)، ت: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٢١.تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت: الدكتور/ بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة:

الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٢٢.تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، ت: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٢٣.تأويل مختلف الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الناشر: المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراق،الطبعة: الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٢٤.تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف.
٢٥.تدوين السنة النبوية نشأته وتطوّره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٢٦.التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، ت: د/ أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
٢٧.التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي، آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي، ت: محمد عزيز شمس - عثمان معلم محمود، مجمع الفقه الإسلامي - جدة. سنة النشر: ١٤٣٤.

٢٨.تهذيب الكمال، تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، ت: د/ بشار عواد، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ.
٢٩.الثقات. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ. تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط١، د.م: دار الفكر، ١٣٩٥هـ.
٣٠.الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت: د/ محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.
٣١.خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
٣٢.دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، د/ محمد مصطفى الأعظمي، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٢هـ.
٣٣.الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، ت: أحمد شاكر، ط١، القاهرة.
٣٤.الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الإدريسي الشهير بـــ الكتاني، ت: محمد المنتصر الزمزمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٣٥.سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين، ابن الحاج نوح بن آدم، الأشقودري الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى.
٣٦.سلسلة الأحاديث الضعيفة. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر

الدين. ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٢٥هـ.
٣٧.السنة قبل التدوين، محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله الخطيب، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٣٨.سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، ت: أحمد محمد شاكر، الناشر: مصطفى البابي الحلبي – مصر. الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
٣٩.السنن المأثورة للشافعي، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني، ت: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.
٤٠.سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي، يوسف بن محمد الدّخيل النجدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
٤١.سيبويه إمام النحاة، علي النجدي، عالم الكتب، المطبعة العثمانية.
٤٢.سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي، ت: مجموعة من المحققين بإشراف: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
٤٣.شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ابن الحسن، البغدادي، ثم الدمشقي، ت: الدكتور/ همام عبد الرحيم، الناشر: مكتبة المنار، الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٤٤.صحيح البخاري نهاية أسطورة، رشيد إيلال، دار الوطن، ط١، ٢٠١٧م.
٤٥.صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٤٦.علم فهرسة الحديث نشأته، تطوّره، أشهر ما دُوّن فيه، يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
٤٧.العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، محمد ابن إبراهيم القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٤٨.العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت، د/ خالد الدريس، دار المحدث، ط١، ١٤٢٥هـ
٤٩.فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.
٥٠.فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
٥١.الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوي وعلومه، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان - الأردن.
٥٢.قاعدة في الجرح والتعديل، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين

السبكي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر – بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٥٣.كشف الغطاء عن استدراكات الصحابة النبلاء – ﷺ – بعضهم على بعض من خلال الكتب الستة جمعا ودراسة، محمد عيد عبد العزيز أبو كريم، رسالة ماجستير. كلية أصول الدين، القاهرة.
٥٤.كشف المشكل من حديث الصحيحين، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن ابن علي بن محمد الجوزي، ت: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن – الرياض.
٥٥.الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي ابن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ.
٥٦.المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: محمد ابن حبان بن أحمد بن حبا، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ت: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
٥٧.المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الْصَّحِيحِ، المُهَلَّبُ بنُ أَحْمَدَ ابنِ أَبِي صُفْرَةَ أَسِيْدِ بنِ عَبْدِ اللهِ، ت: أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ السَّلُوم، الناشر: دار التوحيد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
٥٨.مختصر صحيح البخاري، ابن أبي جمرة الأندلسي – ﷺ –، ت: علي ابن نايف الشحود.
٥٩.المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع ت: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر:

دار الدعوة – الاسكندرية.
٦٠.مسند الإمام أحمد (الموسوعة الحديثية). ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.
٦١.مسند الحميدي، عبدالله بن الزبير أبو بكر الحميدي، الناشر: دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي – بيروت – القاهرة، ت: حبيب الرحمن الأعظمي.
٦٢.معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن محمد ابن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، الناشر: المطبعة العلمية – حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١هـ – ١٩٣٢م.
٦٣.معرفة علوم الحديث، تأليف: الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري، ت: زهير شفيق الكبي، الناشر: دار إحياء العلوم.
٦٤.مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، الطبعة: الثانية، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث.
٦٥.مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، المؤلف: السيد رزق الطويل، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة: الثانية.
٦٦.المنتقى من منهاج الاعتدال.
٦٧.نقد المتن الحديثي وأثره في الحكم على الرواة عند علماء الجرح والتعديل، د/ خالد الدريس، دار المحدث.
٦٨.النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني،ت: ربيع المدخلي، الناشر: عمادة البحث

العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م

٦٩.النكت على مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي الشافعي، ت: د/ زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

المواقع الالكترونية

70. http://majles.alukah.net/t163900/
71. http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=8929

الجرائد والمجلات:

٧٢.جريدة الاتحاد، تاريخ الولوج ٢٨ أبريل ٢٠١٥ نسخة محفوظة ٠٨ يناير ٢٠١٨ على موقع واي باك مشين.